

# الاقتصاد



Issue No. 169 Friday 16 February 2007

العدد 169 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 16 شباط 2007

كيف تطورت الضريبة في لبنان.. ووفق أي مفهوم وأهداف؟	3	مؤتمرات باريس.. علاجات سريعة تؤمن الاموال وتؤجل الاصلاحات	5-4	برنامج توزيع استحقاقات الدين بالدولار والليرة للسنوات القادمة	6	بوش: اولويتي القصوى امن البلاد والمبلغ المطلوب 295 مليار دولار	9
--	---	---	-----	---	---	--	---

## تغيرات كبيرة في الخارطة والاهداف السياسية بين شباط 2006 و2007

### مصادر دبلوماسية: قوى اساسية ترى لحظة مؤتية لطرح الفيدرالية بديلا من الحرب

لبنان الا بالفيدرالية وان احترامه عميق وشديد للسيد حسن نصرالله ولكن في ملعب السيد اي في المناطق التي تتواجد فيها طائفة السيد وهو نفس الامر الذي ينطبق على خلفائه الآخرين لان مرحلة التحالفات الكبرى اليوم قائمة ومستمرة لأن مشروع الفيدرالية لم ينضج الى المرحلة المطلوبة لترسيم الحدود والفواصل وينقل الدبلوماسية المذكور عن هذا القائد اصراره على سلمية مشروع الفيدرالية وعن انتفاء اي اسباب لاندلاع حروب اذا سلم ممثلو الطوائف على عدم امكانية التعايش فيما بينهم على شروط متناقضة واذا بات كل طرف احادي يسيطر بالكامل على طائفته ومساحته الجغرافية وهي عقبة كبرى قائمة بشكل اساسي عند المسيحيين. ويؤكد المصدر الدبلوماسي ان اطرافا اخرى لا تجاهر بنيتها هذه ولكنها تعتبر ان كل الشروط جاهزة لقيام مثل هذا المشروع. وان الفرصة سانحة اليوم وقد لا تسنح غدا بفعل تبدل الظروف الدولية والاقليمية وما شهده لبنان على صعيد مساعدات اعادة الاعمار ونمط التعاطي في مسألة المشاريع والاقتصاد ككل ما هو الا شكل من اشكال الفيدرالية بالاقتصاد.

ما حصل في عين علق في المتن الشمالي جريمة خطيرة ببعديها المباشر كونها ادت الى ضحايا وجرحى والابعد لما تشكلت من نقلة نوعية، ارمائيا، وفي الاستهداف السياسي تاليا لا سيما اذا ربطت بمنطق الفيدرالية والحمايات الذاتية فكانتها جريمة "عب الطيب" في وقت تصبح التسويات، اي تسويات، تحفظ الحد الادنى الضروري لتماسك السلم الاهلي واستمرار وحدة البلد، تسوية مقبولة وضرورية.



"الموتورات" واما محاولات للتذاك والتشاطر داخل الادارة الاميركية من قوى لم تسلم ان ثمن الهزيمة والتغييرات في مجلسي الكونغرس والنواب هو يكون بتعديل المشروع وهو ما سبق وعلن عنه تحت شعار الاستقرار اولوية على الديمقراطية،

#### التحالفات الداخلية الراهنة مستمرة لان مشروع الفيدرالية لم ينضج الى مرحلة رسم الحدود بعد

مما يعني تجميد الفوضى اي وقف التفتيت. ولكن هذا الامر لا ينطبق على المستوى الداخلي، فينقل مصدر دبلوماسي اوروبي عن زعيم من زعماء الموالاته قناعته الحاسمة بان لا حل في

اما الجديد فهو خطر الفوضى الداخلية وخطر النزاعات الاهلية اذا كان وصف الحرب الاهلية لا يزال مبكرا.

في قلب هذه الفوضى تطل الفيدرالية برأسها ولكن هذه المرة كبديل شكلي عن الحرب يسهل تسويقه كأنه بديل عن الدم.. هو في ميزان الربح والخسارة اقل خسارة مما جرب في الماضي.

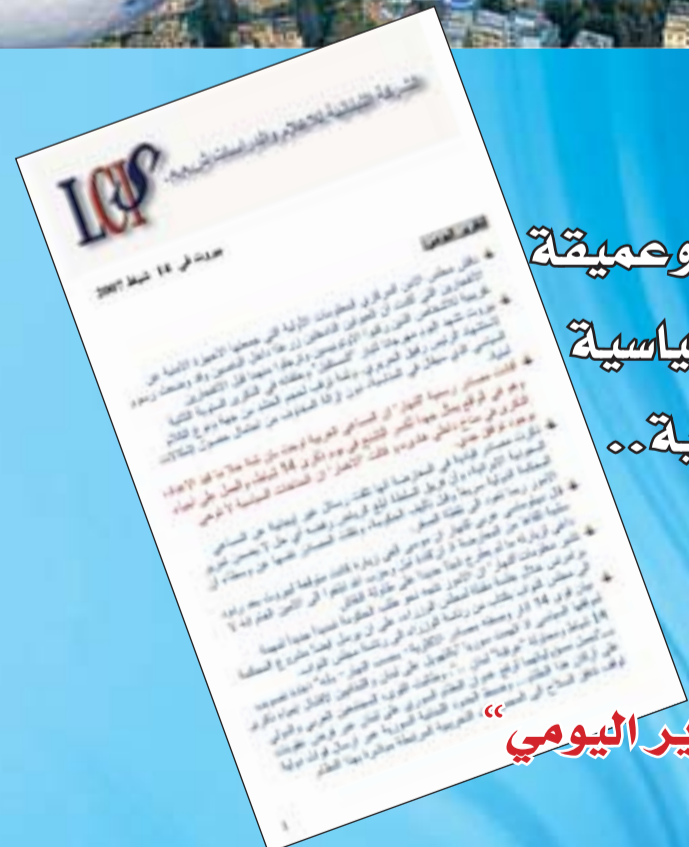
في الخارج يبدو لوهلة ان مشروع التفتيت المذهبي للمنطقة والذي يقول به المحافظون الجدد في واشنطن صراحة قد تجدد او توقف بسبب هزيمة العراق وهزيمة حرب تموز في لبنان لان التفتيت والفوضى يفترضان قوة ضبط اقوى من مختلف القوى الاخرى، وهذا الامر قد سقط بفعل المهيمنتين المذكورتين، لا بل تبدو ان القوى المعادية لهذا المشروع في حال توازن الازعاج اكثر.

ولكن ما يتم الان هو اما استمرار الاندفاع السابقة رغم اطفاء

التاريخ: 14 شباط 2006، المكان: ساحة الشهداء.. خطاب الحفل يركزون على ان البحر من ورائنا والعدو من امامنا وضرورة اسقاط النظام السوري وان قضية اميل لحود وخروجه من قصر بعيدا صارت منتهية او هي قضية ايام لا اكثر.. والمحكمة الدولية امر واقع ولم يكن مؤتمر الحوار الذي انطلق في 5 اذار قد ظهر بعد. في نفس التوقيت ولكن خارجيا، كانت الاجواء الدولية توجي بقرب شن الهجوم النهائي على سوريا ودعوات لقوات حلف الاطلسي بان تاتي الى لبنان وتفصل بين لبنان وسوريا لا بل تعالج هي مباشرة مسألة سلاح حزب الله.

نصف ساحة الشهداء وملحقاتها الكلام قسم في السياسة فيه دعوة للحوار ومقايسة المحكمة بحكومة وحدة وطنية بينما القسم الاخر فيه سيل من الشتائم مع التسليم بان لحود باق الى نهاية ولايته الممددة اما على الرئيس السوري فدعوات وشتائم وتهديد بالمحكمة الدولية والاعدام.. خارجيا، لا تبدو الصورة هي هي اليوم، ففكرة ارسال قوات الى لبنان للحدود مع سوريا كأنها صارت من الماضي، وموافقة اميركية على حضور سوريا مؤتمر دول الجوار الخاص بالعراق وتكليف القائم بالاعمال الاميركي في دمشق بتنظيم اتصالات لمعالجة مشكلة العراقيين في سوريا واعادة اعتراف عربي ودولي بحركة حماس بفعل اتفاق مكة ومشاكل

اميركية في العراق وداخل الولايات المتحدة الى ازدياد.



#### لقراءة سريعة وعميقة للاحداث السياسية والاقتصادية..

#### اشترك في "التقرير اليومي"

تقرير اعلامي مفصل يصلك عبر البريد الالكتروني صباح كل يوم مع ملحقات دورية للصحف الاجنبية والمجلات الاسبوعية والشهرية

هاتف: 009611746444 / 009611746333

#### ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول

علق مصدر دبلوماسي في بيروت على معلومات نشرتها الادارة الفرنسية حول اسباب القرار 1559 وهي بمجملها تأتي ردا على كتاب "الانقلاب الكبير من بغداد الى بيروت" وتقول هذه المصادر ان المبادرة التي طلبها مستشار الرئيس الفرنسي جاك شيراك من الرئيس السوري بشار الاسد ولم تنشر المعلومات المنشورة الى طبيعتها، هي كانت دعوتها الى زيارة القدس على غرار الرئيس الراحل انور السادات مع ما يعنيه الامر في موضوع سلاح حزب الله ايضا وكان الرد السوري الرفض القاطع وسؤال الضيف عن مبررات اهداء مثل هذه الهدية اليه وليس الى الاميركي مباشرة اذا ما قرر فعلا الوصول الى مثل هذا الموقع.

قارنت شخصية سياسية بين السفير الاميركي جيفري فيلتمان وبين اللواء غازي كنعان حين طلب فيلتمان من احد شخصيات 14 آذار المرشحة للرئاسة بان تقيم حفل عشاء يضم قادة هذه القوى وقد ابلغه قبل دقائق من بدء الحفل بان لا يزال في عمر يسمح له بنيل فرصة مستقبلية برئاسة الجمهورية لان توافقا قد حصل مع الاطراف المعنية بان الوقت ليس وقته حاليا، مما ادى الى تضعف قواه، في حين ان اللواء غازي كنعان كان قد ابلغ الرئيس عمر كرامي بعد 24 ساعة من اعلان الاخير دفن التمديد، ابلغه وضيوفه في عرس نجله بقرار التمديد للرئيس الياض الجراوي.

اكادت مصادر قريبة من الموالاته ان عاصمة اقليمية اعطت موافقتها على مرشح توافقي من خارج الاسماء المتداوله، لمدة سنتين وهو امر لا يزال موضع اخذ ورد.

اطلق وزير قطاع حيوي ارقاما عشوائية عن العائدات المتوقعة من خصخصة هذا القطاع، ما اثار استغراب المتابعين وربطه البعض بما يشاع من معلومات عن دخول قريب له في هذا القطاع.

تشكو شركة فرنسية كبرى من تكرار الوعود الكاذبة. حسب وصف احد مسؤوليها للحكومة واحد وزرائها الاساسيين المحسوب من اصدقاء فرنسا حيث لم يجر الالتزام لا ببند اتفاق التسوية ولا بمواعيد الدفع علما ان مجلس ادارة هذه الشركة قد طرح علامات استفهام حول اجفاف التسوية اصلا مع التأكيد الا اسباب سياسية او ادارية يفترض ان تعرقل التنفيذ وهو الامر المحير.

تأكد لمرجعية مالية خاصة ان اسهم مسؤول مصري كان قد تورط بهجوم متكرر عليه قد ارتفعت وان محصلة باريس 3 تأتي في هذا السياق خلافا لتأكيدات كان تلقاها من مرجعية سياسية بارزة.

## الحريري: المحكمة الدولية هي لضمان وجودنا وديمقراطيتنا وسيادتنا



الوحدة الوطنية، لبنان التفاهم والتعاون والتكاتف والتضامن. ونحن هنا، لنمد يد الحوار والوحدة الوطنية، الى كل اللبنانيين، لتتوصل مع الجميع الى القرارات الشجاعة، التي تضمن وحدتنا وبلدنا ومستقبلنا، وتضمن حماية لبنان بالمحكمة الدولية، واستقرار لبنان بحكومة تتمثل فيها كل الكتل النيابية، التي انتخبها اللبنانيون بارادتهم، لتمثل كل آمالهم، وتحقق كل طموحاتهم.

وختم: "نحن جاهزون لكل قرار شجاع، من أجل لبنان، ومن أجل الحل في لبنان، لكن المحكمة الدولية هي المعبر الوحيد لاي حل، فليفضلوا الى القرار الشجاع، الى الحل الشجاع، لتصبح الأفعال ترجمة للأقوال، ولنعمل جميعا على تحقيق الحلم الشجاع، حلم رفيق الحريري".

الأمّة، رغم ذلك كله، نحن اليوم في قلب ساعة الحقيقة، وفي الشوط الأخير لقيام المحكمة الدولية، قريبا، وقريبا جدا ان شاء الله. وكما وصلتم الى هذه الساحة، رغم التهويل والترهيب، فاننا، رغم الاغتيالات، ورغم الارهاب، واثقون بأن الله معنا، والحقيقة معنا، والحق معنا، وبان لبنان الذي يقف معه أشقاؤه العرب، والمجتمع الدولي، كما شاهدتم خلال العدوان الاسرائيلي هذا الصيف، وكما لمستم في مؤتمر باريس 3 هذا الشتاء، لبنان العربي لبنان الديموقراطي الحضاري الحر المنفتح، لبنان الطائفي، لبنان الوحدة الوطنية، لبنان العيش المشترك، سينتصر، وأن أعداء لبنان هم الذين سيسقطون".

واكد ان "لبنان المنتصر هو لبنان الحوار، ونحن أهل الحوار، لبنان المنتصر هو لبنان

ليبقى القاتل عقابه، ويستقيم الحق في أرض الحق، والمحكمة الدولية، ليتوقف مسلسل الارهاب والدم والاغتيال الذي يفتك بوطننا، وبنبذة أبنائه وقياداته منذ 30 عاما".

واعتبر ان "المحكمة الدولية هي لنضمن وجودنا وديمقراطيتنا وسيادتنا، ومستقبل أولادنا ولكي يفهم القتل أن المجزرة التي ارتكبوها في عين علق أمس، لن تمر من دون ثمن.

بعد عامين على اغتيال رفيق لبنان، نقف اليوم أمام ساعة الحقيقة، في ساحة الحقيقة، وأمام الاستحقاق المصري، لقيام المحكمة الدولية. رغم محاولة الانقلاب على حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، رغم محاولة شل البلاد، من وسط عاصمتها الى مطارها، مروراً بأجراق الدواب وقطع الطرق، والاعتداء على الأحياء

بتمثيلها".

وهذا بعض ما جاء في كلمته: "باسم بيروت الصابرة الصامدة الأبية، بيروت التي شرفنتي بتمثيلها، باسم عاصمة لبنان والعرب، أقول لكم: شكرا.....

باسم هذه الساحة، ساحة الحرية.....

باسم شهداء الحرية، شهداء حريتنا نحن جميعا.....

شكرا، لأن حضوركم هنا في هذا اليوم، يجعل من هذه الذكرى الاليمية، الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، دليلا جديدا ومتجددا على تمسك اللبنانيين، بالحرية والاستقلال، بالحقيقة والعدالة، والمحكمة الدولية. نحن متمسكون بالحقيقة، لمعرفة من يقف وراء اغتيال رفيق الحريري وكل الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن لبنان. وبالعدالة،

اقامت قوى 14 آذار مهرجانها الاحتفالي في وسط بيروت في الذكرى الثانية لإستشهاد الرئيس رفيق الحريري بحضور جمع غفير من المواطنين الذين توافدوا من جميع المناطق اللبنانية للمشاركة في هذه الذكرى. وتخلل المهرجان خطب سياسية عرضت مواقف قوى تحالف 14 آذار حول ما هو جار الان على الساحة اللبنانية. وقد ركز معظم الخطباء على مسألة المحكمة الدولية، ورئاسة الجمهورية والانتخابات النيابية المبكرة و الهجوم الحاد على النظام السوري.

وقد بلغ عدد الخطباء 17 خطيبا تتابعوا على الكلام الذي عبر عن مواقف كل واحد منهم. و أتت كلمة النائب سعد الحريري، رئيس كتلة المستقبل النيابية، لتختتم هذا المهرجان كونه ممثل لبيروت التي كما قال: "شرفنتي

## "قرية لبنان التراثية" تبلغ مداها الاقليمي وتتطلع الى "العالمية"

### المعمار مكة: العاصفة السياسية تركت بصماتها السلبية على السياحة التراثية



ويشير مكة الى أن الخطاب التصيدي من جهة وعملياً الشحن المستمرة من جهة ثانية أحدثت فرساً خطيراً في حركة اللبنانيين حيال مواقع الراحة والامل في بلادهم وأثر ذلك على المواقع السياحية بشكل كبير ومن بينها قرية الساحة التراثية.

وعندما يتحدث عن الخسائر التي طاولت هذا القطاع يؤكد المعمار مكة بأن "الأوضاع حاصرت المواقع السياحية اللبنانية وجعلتها تعيش انعاس إياها حيث بدأنا نشهد هجرة لرأس المال اللبناني بشكل عام ورأس المال العامل في النطاق السياحي بشكل خاص لندخل في نفق الهجرة من جديد ولكن ليس هجرة الأدمغة والشباب فقط بل هجرة رأس المال أيضاً".



المعمار جمال مكة

"ان تكون معمارياً متفرداً يعني ان تضع نماذج عمرانية تعبر عن خصائص مجتمعك وتتسجم مع بيئته الطبيعية والثقافية والاقتصادية، وأن تبرز هذه النماذج في قالب يبرز ذلك التوافق ويؤكد تلك الخصوصية، فعلى المعماري من هذا الباب مسؤولية كبيرة وخطيرة في أن، كونه يرسم بعمارته تاريخاً تبقى بصماته وأثاره جلية واضحة جيلاً بعد جيل، فما وصل إلينا من تراث وخير نقرأ فيه حضارات الأمم السالفة ونستلج تاريخهم متتبعين خطواتهم خطوة خطوة دليل على حساسية ذلك الموقع وأهميته".

بهذه الكلمات يلخص المعمار جمال مكة "تحفته" الفنية والمعمارية "قرية الساحة التراثية" في معرض حديثه عن السياحة التي لا بد أن تسعى لتطوير حركتها في بلدنا معتمدين على التراث، الامر الذي يمكن ان توفره العمارة التراثية التي يمكن ان تكون عنواناً كبيراً واساساً تبني عليه اسس السياحة ومفتاحاً يمكننا من الدخول إليها من بابها الواسع، لأنها "مشاهد عصي على الزمن يغالب تقلباته ليبقى شعاراً وهوية لحضارة مرت وتاريخ مضي، وأمة خطت حياتها بما يتناسب مع ثقافتها وبيئتها ومجتمعها".

ومن هنا يرى المعمار جمال مكة بأن "ثمة مسؤولية كبرى أقيت على كاهل المعماري وهي أمانة صناعة سياحة تحقق حاجة السائح عبر عمارة تتجاوز المفهوم الوظيفي لصناعة المحتوى المادي والفراغي للمبنى أي مبنى، ولا تحصر نفسها فيه ليكون لديها القدرة على الاستثمار مهما تغيرت الظروف وتبدلت الأحوال، لأنها ستعكس الواقع الجمالي والاقتصادي لمجتمع ما في فترة ما مبتعدة عن كونها قوالب جاهزة وحجارة صماء نستعيدنا ونكررها من مكان الى آخر.. إنها بعبارة أخرى "عمارة مستديمة" تفضي الى "سياحة مستديمة" تلبى الحاجة الوظيفية والجمالية والرمزية للإنسان".

ومن هذا المنطلق يؤكد مكة أنه حاول "ان يترجم العمارة التدويرية في قرية لبنان التراثية لتأتي الساحة قرية لبنانية وادعة وصور حية لقرى لبنان التي زحفت إليها المدينة الغربية لتطمس معالمها وتمحو أثارها". ولكنك عندما تسال المعمار جمال مكة عن الأثر الذي تركته التطورات الأخيرة على تحفته الفنية والجمالية وعلى "قرية الوادعة" تجده يعيش حالة من القلق حيال الأثر الكبير للأوضاع المتأرجحة في لبنان على السياحة التراثية اسوة بغيرها من أنواع السياحة.

فبرأيه ان العاصفة السياسية التي تهب على لبنان وتترك عليه بصماتها الامنية في بعض الأحيان بالإضافة الى التوترات التي تخلقها داخلياً وخارجياً..استطاعت أن تضرب السياحة الداخلية في لبنان والتي كانت "قرية الساحة" على طريق المطار واحدة من معالمها البارزة، لأن الناس وجدوا في هذه القرية مآلهم السياحي والمعماري والتراثي بالإضافة الى ما اشتملت عليه من خدمات..



ويشير مكة الى المناسبات التي مرت على اللبنانيين في الأشهر الماضية وخصوصاً في عيد الأضحى وعيد الميلاد ورأس السنة الميلادية والتي كانت تمثل مواسم حركة وخير عظيم على المؤسسات السياحية والتراثية في لبنان ليلاحظ بأنها كانت فاترة هذه السنة لأن القلق لا يزال يساور اللبنانيين أفراداً وعائلات كما يساور المستثمرين أو أصحاب المؤسسات السياحية والخدماتية.

ويقارن المعمار مكة بين قرية الساحة التراثية في لبنان وتوأماً في قطر ليلاحظ ارتفاعاً في الخط البياني بأشواط لمصلحة "قرية لبنان التراثية" في قطر والتي لم تستقطب اللبنانيين هناك فحسب بل استقطبت الدبلوماسيين ورجال الأعمال وأهل العلم والصحافة وحازت على ثقة السياسيين والزعماء فقصدها الرؤساء كامير البلاد والرئيس السوري وعدد كبير من الشخصيات الخليجية والعالمية....

وعما إذا كان مكة قد أثر الخارج على لبنان حيث بدأت قريته السياحية تجد "أخواتاً" لها كما في قطر في السودان، وقريباً في الجزائر قال مكة: إن لبنان هو مصدر الإلهام وقد أثرتنا ان نقل الحجارة التراثية اللبنانية بعشرات الآلاف منها الى قطر ثم الى السودان حيث ستفتتح القرية التراثية اللبنانية هناك في القريب ان شاء الله تعالى...وستنجم من هناك الى مشروع مماثل في الجزائر ولكن أعيننا ستظل تنظر الى لبنان باعتباره المنطلق والاساس ولأن نجاحنا في الخارج هو جزء من النجاح اللبناني العام... ولكننا نريد ان نذهب الى منطقتنا العربية والى اهلنا هناك ونحن نعيش في رحاب الامل الكبير في بلدنا لا أن نظل في لبنان نعيش القلق الذي يشبه قول الشاعر:

كريشة في مهب الريح سارية لا تستقر على حال من القلق لا يخفي المعمار جمال مكة شيئاً من الراحة في أن طموحه الإقليمي بنقل العمارة التراثية اللبنانية بصيغتها "التدويرية" قد تحقق في كثير من أبعاده وأن الطموح للعالمية في ذلك بات مشروعاً ولكنه لا يزال يراهن على استقرار الأوضاع في لبنان "لأن الاقتصاد يتبع السياسة ولأن الأمن السياحي لا ينفصل عن الأمن الاجتماعي ولأننا نريد أن نربح بلدنا ولا نخسر العالم".

# كيف تطورت الضريبة في لبنان.. ووفق أي مفهوم وأهداف؟ خبراء يتحدثون عن السلبيات ويدعون الى إعادة صياغة النظام من أساسه

## ديبة: زيادة الضريبة على الافراد والشركات الى 30% كحد اقصى مع توسيع شطور الدخل

والقول ان الغني يدفع ضريبة أكثر من ذوي الدخل المنخفض بالنظر الى ان حجم انفاقه أكبر هو قول مردود إذ انه يجب ان ينظر الى المعدل الفعلي للضريبة على ما يقع.

وعليه يمكن اجراء تعديل جذري على هيكلية هذه الضريبة تشمل تطبيق معدلات مختلفة وتغيير في سلة السلع المعفاة ابتداء من عام 2010.

وبدل ان يكون هنالك معدل واحد يمكن ان يكون هنالك معدلان او ثلاثة فالزوج مثلا تعتمد ثلاث معدلات وذلك بحسب نوعية السلع وهي 25% و14% و8% يمكن القول ان ضريبة القيمة المضافة المعتمدة في لبنان في نواحي متعددة هي ضريبة جيدة وعندما نتكلم عن تشوهات ضريبية نتكلم عن مجمل ما هو متبع من اجراءات تسم الدخل الفعلي. وإذا ما نظرنا الى الانفاق بشكل كامل والحد الأدنى للأجور وسياسات العمل ففهم عندئذ ما المقصود بالتشوهات.

• إعادة دراسة جدية لنوع ومعدلات الضريبة على جميع أنواع المحروقات بما فيها البنزين تعتمد على ان الضريبة الاساسية على المحروقات في الضريبة على القيمة المضافة، فالنقل العام في لبنان وإذا اردنا ان نستخدم كلاما ملطفا يمكن القول عنه بأنه غير متطور. وعند تطوير هذا القطاع يمكن الحديث عن تفعيل الضريبة النوعية التي تطال هذه السلع حيث يتحمل المواطن تبعات خياراته حول وسيلة النقل التي يقرر استخدامها.

• رفع معدل الضريبة على الفوائد من 5% الى 10% ولن يؤدي ذلك الى هروب الودائع، ذلك ان 10% تمثل حوالي 1% من سعر الفائدة الذي هو مترفع اصلا في لبنان والفرق بين الفوائد البنائية والعملات التبشيرية مرتفعة جداً. فضلاً عن ان اسباب قدوم الودائع الى المصارف لا يرتبط عموماً بسعر الفائدة بل له اسباب أخرى مثل الاستقرار التشريعي المصرفي...

• رفع الحد الأقصى للضريبة على الارباح للافراد والشركات الى 30% مع توسيع شطور الدخل الخاضع للضريبة وزيادة، ذلك ان هذا الاجراء من شأنه ان يؤدي الى تحقيق مداخيل اضافية للخرينة وفي الوقت نفسه تحقيق عدالة ضريبية اعلى.

لا نستطيع النظر الى الضريبة بأنها اجراء يؤمن مدخولا الى الدولة فقط ان هذا العنصر على اهميته هو احد العناصر المكونة للصورة الاشم لدور الضريبة المتمثل بتأثير الضريبة على توزيع الدخل بشكل جدي او جذري وهذا ما يجب اخذه بعين الاعتبار عند اجراء هندسة ضريبية متكاملة للدولة، فالضريبة تلعب دوراً اساسياً على الصعيد الاقتصادي الى جانب الصعيد الاجتماعي وعليه لا بد من تغيير المفهوم السائد حول الضريبة. ولا يجوز اعتماد سياسات تستهدف جعل ضريبة على مواد حيوية اداة لتحقيق أكبر قدر من المداخيل بغض النظر عن التأثيرات السيئة على توزيع الدخل والاقتصاد الوطني.

يقدر الدكتور غسان ديبية في دراسته عن الأثر الاجتماعي للسياسات المالية والنقدية أن النظام الضريبي (نظام الضرائب المباشرة) هو نظام تصاعدي في لبنان، وبالتالي فإن له وقع اجتماعي إيجابي. ويعتمد في ذلك، على مؤشر سوتس (س) للضرائب المباشرة، والذي بلغ في لبنان: س = 0.522، مع العلم أن هذا المؤشر الذي يقيس الثقل الضريبي على مختلف الشرائح، تتراوح قيمته بين 1 - على الضرائب الأكثر تصاعدياً و-1 لادناها.

لكن الدراسة تنتهي إلى أن هذا التأثير الإيجابي للضرائب المباشرة محدود على الحصة الإجمالية لإعادة توزيع المداخيل، خصوصاً وأن الحسابات المستخدمة لا تأخذ بالحسبان درجات تهرب الشرائح العليا والمؤسسات والشركات من الضريبة.

وإذا سلمنا بالأثر الحيادي للضرائب على الدخل، فإن الأدوات القياسية المتبعة في دراسة "أثر السياسات الضريبية على توزيع المداخيل"، تجد أن المجموعات الداخلية التي يقل متوسط دخلها السنوي عن 32 مليون ل.ل. (85.5% من الأثر) تراجع نصيبها من مجموع المداخيل بمعدل 3% بفعل السياسة الضريبية، فيما إزدادت حصة الشريحة الأعلى ذات الدخل المتوسط 70 مليون ل.ل. (14.5% من الأثر) بمعدل 0.5%. إن ذلك يسمح بالقول أن الضرائب غير المباشرة والنظام الضريبي عموماً، مسؤول عن 20% إلى 30% من مقدار الارتفاع في معامل جيني وتدهور معايير عدالة التوزيع في التسعينات.

لذلك يحدد الدكتور غسان ديبية بعض الإصلاحات المطلوبة التي تساهم في تطوير النظام الضريبي:

• تحريك الضريبة المسطحة على شركات الاموال من 15% الى 25% وهذه الضريبة لن تؤدي الى احجام المستثمرين عن دخول السوق ذلك ان الوقائع تثبت ان المستثمر يبحث عن عوامل اخرى الى جانب عامل الربح فهو يبحث عن الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ولا تعتبر نسبة 25% مرتفعة وفي نفس الوقت ليست منخفضة، فضلاً عن العناصر الأخرى المشجعة للاستثمار من سهولة المعاملات الإدارية وغيرها. وهذه العناصر اثبت انها الاعم في جذب الاستثمار من تخفيض الضرائب على الارباح.

• ادراكا لحجم الازمة المالية ونظرا للوضع الصعب للمالية العامة لابد من اللجوء الى اجراءات مؤلمة. حتى دول اميركا اللاتينية ذات الميول اليسارية تتجه الى اجراءات ضريبية غير عادلة ولكن بدافع الضرورة، لذلك يمكن رفع معدل القيمة المضافة الى 12% عام 2008 اذ لا بد من التسليم ان الضريبة على القيمة المضافة هي من انجح الضرائب في لبنان على الرغم من اثارها السيئة المتتالية عن وقوعها على الاشخاص الاقل دخلاً والاكثر دخلاً بصورة متساوية اذ تدفع الطبقة الاقل دخلاً معدل ضريبة فعلياً يوازي 7% بينما تدفع الطبقة الاعلى دخلاً معدل ضريبة فعلياً يبلغ 4%

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها 2000 - 2003				
مليار ليرة لبنانية				
نوع الضريبة	2000	2001	2002	2003
ضريبة الدخل	427	585	642	708
الضريبة على الاملاك	272	273	301	310
الضريبة على السيارات	191	226	210	238
حصة البلديات وغيرها	53	54	60	62
المجموع	943	1138	1213	1318

الضرائب غير المباشرة حسب نوعها 2000 - 2003				
مليار ليرة لبنانية				
نوع الضريبة	2000	2001	2002	2003
الرسوم الجمركية	1067	858	596	475
رسوم الاستهلاك	822	921	2097	2575
ارباح المؤسسات العامة	803	805	921	1259
طوابع	187	184	182	210
رسوم اخرى	11	13	16	15
رسوم البلديات ونسوية - الاعانات	-122	-22	-20	-20
المجموع	3194	3263	4348	5032

## إعادة صياغة النظام الضريبي

تحدث جميع أنواع الضرائب أثراً توزيعياً على الاقتصاد، فمقارنة توزيع الدخل قبل الضرائب مع توزيع الدخل بعد الضرائب، نستطيع قياس مدى تصاعدياً أو تراجعياً أي نظام ضريبي مباشر أو غير مباشر. وفي لبنان، شهد الدخل، تاريخياً، درجات عالية من سوء التوزيع وارتفاع معدلات الفوارق الاقتصادية، ويعزو بعض الاقتصاديين ذلك إلى النظام الاقتصادي الحر الذي انشأ بعيد الاستقلال في عام 1943.

ويقول الدكتور نحاس "تتم عادة مقارنة الضرائب على الدخل بالضرائب على الاستهلاك بالإشارة إلى ان الاول أكثر عدالة بينما الثانية أسهل جباية، وهكذا فإن الضرائب على الاستهلاك في لبنان، في مقابل سهولة جبايتها، تضيف إلى علة عدم العدالة الاجتماعية علة اقتصادية تكمن في الاختلالات التي تولدها من خلال رفع الاسعار المحلية، وما ينجم عن ذلك من خسائر في القدرة التنافسية للاقتصاد. يعتمد النظام الضريبي اللبناني أساساً، وبشكل متزايد منذ تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، على الاستهلاك، وما هو أسوأ ان ما يشمل من ضرائب على الدخل (ومن اشتراكات الزامية) يقع عبءه بشكل شبه كامل على الاجور وعلى ارباح شركات الاموال اما مصادر الدخل الأخرى فلا تطاولها الضرائب إلا هامشياً. إضافة الى ذلك تبقى المداخيل الواردة من خارج البلاد معفية بالكامل من الضريبة (خلافاً لما ينص عليه القانون).

لكن دواعي الإصلاح لا تتوقف عند الاعتبارات الاجتماعية، على أهميتها يضيف "نحاس"، إذ ان ثمة حجج اقتصادية ثابتة تبرر وحدها وضع ضريبة عادلة وفاعلة على الدخل: ففي مواجهة الحركة الاستثنائية لعوامل الإنتاج، من عمل ورساميل، في لبنان، وتمادي اختلالات الاسعار، بين السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للتبادل تتحول الضريبة على الدخل وعلى الموجودات غير القابلة للتبادل أداة تصحيح أساسية.

إن النظام الضريبي اللبناني، بمعدل عن أي اعتبار متصل بالعدالة الاجتماعية، مسيء مرتين على الصعيد الاقتصادي، اقله إذا كان النمو يشكل الهدف المنشود.

من الحيوي إذاً، في حالة لبنان، وضع ضريبة موحدة على الدخل، ومن الضروري أن يفرض اجترام مبدأ الإقامة أساساً لضريبة الدخل، أيا كان بلد تحصيل الدخل، ليس بالقول وإنما بالفعل وبالتطبيق. هذا المبدأ مسجل اليوم في القانون لكنه غير محترم، ويستكمل هذا التوجه الاقتصادي المنحرف بالإكثار من اتفاقيات عدم ازدواجية التكليف الضريبي التي يوقعها لبنان مع دول تمتاز بمستويات متدنية جداً من الضرائب المباشرة، وحيث ينشط لبنانيون ومؤسسات لبنانية، بينما لا يمارس مواطنوها أي نشاط في لبنان ولا ينية لديهم في ذلك.

هذه النسبة عن تلك التي تسجلها البلدان متوسطة الدخل المصنف لبنان بينها، حيث تتراوح النسبة فيها، ما بين 22% و30% لكن النسبة المسجلة في لبنان ترتفع إلى حوالي 26%، فيما لو أُعيد إحصائها لتشمل سائر الأعباء، والرسوم غير المرتبطة مباشرة بالموازنة.

• في مقابل الإستقرار النسبي لحصة الضرائب المباشرة من الناتج الإجمالي، فإن حصة الضرائب غير المباشرة قياساً إلى الناتج عرفت إرتفاعاً كبيراً من 4.9% عام 1992 إلى 12% عام 2003. مع ملاحظة إحلال تدريجي لضريبة الإستهلاك محل الرسوم الجمركية، ما لم نعتبر أن القيمة المضافة المفروضة على المستوردات هي في الحقيقة رسم جمركي.

• إنخفضت حصة الضرائب المباشرة من إجمالي الحصة الضريبية من حوالي 40% في النصف الأول من التسعينات إلى 25% في النصف الثاني منه وحتى اليوم، يذكر أن نسبة الضرائب المباشرة لا تقل في البلدان متوسطة الدخل عن 50% وفي البلدان المتقدمة عن 70%، في حين أن المعدلات المسجلة في لبنان تتناسب مع معدلات الدول الأدنى دخلاً.

### بنية النظام الضريبي

تركز النظم الضريبية الحديثة على ثلاثة أعمدة هي: الضريبة المباشرة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، والرسوم النوعية على سلع معينة، ومنها مثلاً، الكحول والتبغ والمحروقات. ففي لبنان، تطور النظام الضريبي ليتضمن، بالإضافة إلى هذه الأعمدة، الرسوم الجمركية، الضريبة المباشرة.

### الضريبة على القيمة المضافة

بدأ العمل بالضريبة على القيمة المضافة في 1 شباط 2002 بمعدل 10 في المئة مع إعفاءات أساسية. وحدد القانون رقم أعمال يوزاري 500 مليون ليرة لبنانية سنوياً للشركات للتسجيل الإلزامي في نظام الضريبة على القيمة المضافة، الا ان هذا الرقم انخفض الان الى 150 مليون ليرة.

تتراوح معدلات الرسوم على الاستيراد بين صفر و90 في المئة، فالمعدل الوسطي على 5400 سلعة هو 6 في المئة، والمعدل على الكحول 15 في المئة وعلى التبغ 90 في المئة.

الرسوم النوعية والضرائب الداخلية أصبحت الرسوم النوعية والضرائب الداخلية تشكل جزءاً هاماً من النظام الضريبي اللبناني، ففي عام 2005، بلغت عائداتها حوالي 35% من مجموع واردات الدولة، وتشكل الضرائب على الكحول والتبغ والمحروقات الجزء الأكبر من هذه الضرائب.

### الرسوم والضرائب الأخرى

تشكل الضرائب على العقارات وعائدات الاسهم والميراث والأموال المبنية سائر الضرائب الاساسية.

وانخفض عدد الشطور إلى خمسة.

التعديلات التي طالت ضريبة الدخل للمؤسسات الفردية وشركات الأشخاص: بعد ان كانت معدلات هذه الضريبة تتراوح من 6 بالمئة إلى 50 بالمئة موزعة على 12 شطراً، تقلص عدد الشطور إلى أربعة وأصبح المعدل للشطر الأدنى 3 بالمئة وللشطر الأعلى 10 بالمئة.

التعديلات التي طالت ضريبة الدخل على شركات الاموال: خفض معدل هذه الضريبة المقطوع من 22 بالمئة إلى 10 بالمئة كما خفض معدل ضريبة توزيع الأرباح من 12 بالمئة إلى 5 بالمئة.

التعديلات التي طالت بعض الضرائب المباشرة الأخرى: خفضت الضريبة على إيرادات الاموال المنقولة من 12 - 15 بالمئة إلى 5 بالمئة وخفض رسم انتقال الملكية من 6 - 15 بالمئة إلى 3 - 10 بالمئة وخفضت الضريبة على ربح التحسين من 15 بالمئة إلى 6 بالمئة. وإيرادات الاملاك المبنية، قد خفضت الضريبة عليها إلى ما بين 4 بالمئة و10 بالمئة.

الإجراءات التي تناولت الضرائب غير المباشرة: تضمنت قوانين الموازنات منذ 1993 الكثير من التعديلات على معدلات وقيم الضرائب والرسوم غير المباشرة، وتوجهت هذه التعديلات بمعظمها نحو زيادة هذه الضرائب والرسوم، وذلك لتحقيق إيرادات للدولة نظراً لفضل الحكومة في التخفيف من حجم الإنفاق العام، ومحاولة منها للحد ما أمكن من تزايد العجز في الموازنة، وبأبسط على رأس هذه القائمة لناحية معدلات الارتفاع في الضرائب والرسوم، المحروقات، الخدمات الحكومية، بعض الرسوم الجمركية بالإضافة إلى الخدمات العامة من كهرباء ومياه وهاتف...

## اصلاحات العام 1999.. وما بعده

ثم جاء إصلاح النظام الضريبي المباشر في عام 1999، وكانت أهم بنوده رفع معدلات الضرائب الجديدة على الاجور والارباح، وزيادة الضريبة على الشركات المالية إلى 15 في المئة، وزيادة الإعفاءات الأسرية من 4.5 مليون ليرة إلى 10.0 مليون ليرة للمتزوجين من غير اولاد...

• انخفاض مطرد في معدلات الرسوم الجمركية خصوصاً في عهد حكومة الرئيس الحريري من 12 إلى 6 في المئة على نحو 5400 سلعة من أصل 5700 سلعة، مع إعفاءات لبعض السلع مثل الألبسة وأجهزة الحاسوب؛

• اعتماد نظام الضريبة على القيمة المضافة في عام 2002، ويبلغ معدل الضريبة 10 في المئة مع إعفاءات عديدة أهمها على المواد الاساسية والنقل والكتب والصحة والتعليم والخدمات المالية.

• وخلال الفترة السابقة لوطح التالي: • تصاعد الضغط الضريبي الإجمالي من 8.6% من الدخل فقط عام 1992 إلى حوالي 18% تقريباً عام 2003، وتقل

## حسن مرّوة

"بات الوقع التراجمي اجتماعياً للنظام الضريبي اللبناني، القائم اساساً على الاستهلاك، واضحاً، ولا بد بالتالي من الإسراع في وضع ضريبة فعلياً على الدخل، لا سيما وأن لبنان سوف يواجه، بنتيجة ما تراكم من ديون وعجزات، فترة طويلة من التشدد في الاقتطاع الضريبي" هذا ما يقوله الخبير الاقتصادي ثربل نحاس في كتابه "برنامج اقتصادي اجتماعي من اجل لبنان" وعليه "يتوجب إعادة النظر في النظام الضريبي اللبناني من أساسه، ولا سيما الضريبة على الدخل".

وفي احد مقالاته يقول وزير المالية السابق جورج قرقم ان النظام الضريبي في لبنان يتميز، بمعاينة النشاط الاقتصادي المثر ومكافأة التوظيفات المالية الريفية الطابع وحقيقة النظام الضريبي في لبنان ان عبأه يقع بشكل حصري على المنتجين وعلى المستهلكين... فالوعاء الضريبي ضيق للغاية خاصة فيما يتعلق بـضريبة الدخل التي تصيب المهن الحرة والموظفين في القطاع العام والخاص والشركات العاملة في النشاط الإنتاجي والخدماتي. أما الاشخاص الذين يعيشون من ربح الاموالهم أو من مداخيل صفقات تدر ارباحاً عالية و سريعة، أكانت منظورة أو غير منظورة، فهم لا يخضعون للاقتطاع الضريبي. وهذا الامر شاذ تماماً حتى ان ضريبة الدخل على الأفراد تمثل 40% تقريباً من إيرادات الدولة في الولايات المتحدة، قلعة ونموذج الرأسمالية في العالم.

أما في لبنان فالعكس هو الصحيح، إذ لا تدر ضريبة الدخل أكثر من 10% من الإيرادات الضريبية... ويخلص الوزير الى ان النظام الضريبي اللبناني معرقلاً هائلاً أمام فرص النمو الاقتصادي.

وتقول الورقة الاصلية المقدمة الى باريس 3 "أن أي تغيير في السياسة الضريبية ضمن برنامج الإصلاح الحالي يجب أن يتماشى مع الحاجة إلى تقليل التشوهات وتعزيز مستويات العدالة والإنصاف في توزيع العبء الضريبي، أخذاً في الحسبان الاهداف العامة لهذا البرنامج. وبوجهه الروحية، تخطط الحكومة لتطبيق عدد من الإجراءات لتسكين الإيرادات التي تهدف الى تحويل العبء الضريبي إلى ذوي الدخل المرتفع".

فما هي هذه التشوهات وهل ماورد في الورقة من اجراءات يكفي "لتقليها"؟

بعد انتهاء الحرب اللبنانية ومنذ العام 92 حاولت الدولة توفير المناخ المناسب الذي يمكن القطاع الخاص من القيام بالاستثمارات اللازمة لإعادة الاعمار ولتشجيع الاستثمار وتحقيق ذلك حاولت جعل لبنان "جنة ضريبية" وفي هذا السياق قامت الحكومة بإدخال عدد من التعديلات على النظام الضريبي دون ان تنس جوهرة، فأبقت على خصائصه الرئيسية. ويمكن تقسيم هذه التعديلات الى مجموعتين رئيسيتين: الإجراءات التي تناولت الضرائب المباشرة، والإجراءات التي تناولت الضرائب غير المباشرة وكانت القاعدة الفكرية لهذه الإصلاحات بعض تجارب البلدان النامية وتجربة إدارة ريفان الجمهورية. وإزاء هذا الانحياز نحو الجوانب التخفيفية للضرائب أهملت الحكومة اللبنانية تأثير الضرائب على توزيع الدخل، وخصوصاً دور النظام الضريبي التصاعدي في تخفيف الفوارق الاقتصادية وفي تحقيق عدالة اجتماعية.

ونتيجة لهذا الإهمال، أدت السياسة الضريبية، مباشرة أو عبر مساهمتها في زيادة عجز الخزينة ونمو الدين العام، دوراً سلبياً على صعيد توزيع الدخل في لبنان خلال الفترة 1993-1999. ثم أعادت حكومة الرئيس الحص صياغة الضرائب على الدخل بطريقة أكثر تصاعدياً. ويمكن تلخيص التطورات على الصعيد الضريبي في لبنان في فترة 93-99 كما يلي:

1. الإجراءات التي تناولت الضرائب المباشرة: تتمثل الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال، بالتعديلات التي أدخلت في نهاية العام 1993 على قانون ضريبة الدخل التعديلات التي طالت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور: بعد أن كان معدل الضريبة على الرواتب والأجور يرتفع تصاعداً من 2 بالمئة إلى 32 بالمئة حسب الشطور المقسم الى 13 شطراً، تقلصت إلى 2 - 10 بالمئة

Sogecap Liban Compagnie d'Assurance-vie et d'Investissement

SOGECAP LIBAN

Filiale de SOCIÉTÉ GÉNÉRALE DE BANQUE AU LIBAN









## ندوة عن تحويل شركات الاشخاص الى شركات اموال

العمل بكل جدية لتحويل هذه الشركات الى شركات مساهمة. وأشار الى أهمية اجراء حوار مستمر ومباشر ما بين الدولة والقطاع الخاص يتم فيه مناقشة كافة المواضيع والاقتراحات التي تصب بحسبها لخدمة الاقتصاد الوطني.

بعد ذلك بدأت الندوة اعمالها بعدة محاضرات تناولت التعرف عن الشركات في القانون التجاري السوري المالي والتشريعات والقوانين التي صدرت مؤخرا والتي اعطت دفعا قويا للاقتصاد الوطني ودور الشركات في بناء الاقتصاد الوطني اضافة الى التطور الكبير الذي طرأ على النظام المصرفي.

الخاص في الناتج المحلي الاجمالي والذي وصل الى 6 بالمئة من اجمالي هذا الناتج اضافة الى تكوين نظام مصرفي قادر على القيام بواجباته والذي يعتبر اساسا لقيام سوق الاوراق المالية.

وبين وزير الاقتصاد والتجارة ان الاقتصاد السوري بحاجة الى ان تحول شركات الاشخاص الى شركات مساهمة تكون قادرة على التخطيط السليم وتوظيف امكانياتها توظيفا سليما. من جانبه رأى رئيس اتحاد غرف التجارة السورية راتب الشلاح ان اكثر الشركات السورية هي شركات عائلية وفردية وبالتالي لا يمكن ادراجها في سوق الاموال او تمويلها ما يستدعي

اوضح وزير الاقتصاد والتجارة عامر حسني لطفي ان عملية الاصلاح الاقتصادي التي تشهدها سورية تركز على سن تشريعات وقوانين اساسية جديدة وبناء مؤسسات جديدة تناسب وتلائم متطلبات هذه العملية. وقال لطفي في الندوة التي اقامتها غرفة تجارة دمشق بالتعاون مع مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين حول اهمية تحويل شركات الاشخاص الى شركات اموال ودورها في بناء الاقتصاد الوطني ان الحكومة قطعت شوطا مهما في عملية الاصلاح الاقتصادي اسرع مما كان مخططا له في الخطة الخمسية العاشرة. وأشار الى زيادة مساهمة القطاع

## اجتماع اللجنة الفنية العليا لتتبع الخطة الخمسية العاشرة الدردي: العمود الفقري لأي اصلاح اقتصادي هو الاصلاح المالي

للمريقة الافضل لاعادة توزيع هذا الدعم على المواطنين حسب حاجاتهم اليه. واستعرض وزير الاقتصاد والتجارة عامر حسني لطفي ما قامت به وزارة الاقتصاد والتجارة خلال العام الماضي بشأن اعادة هيكلة الوزارة وتعديل مهامها واعادة النظر في المؤسسات القائمة من خلال تعديل بعض المراسيم واعاد مراسيم اخرى وتحسين مناخ الاعمال والاستثمار وتحسين الخدمات والسعي لتحسين التجارة الخارجية والصادرات وتنظيم التجارة الداخلية. من جهته قدم وزير الاتصالات والتقانة عمرو سالم عرضا لاجراءات الوزارة خلال العام الماضي بشأن اعداد مشروع قانون الاتصالات الجديد واعاد الصيغة النهائية لمشروع الادارة الحكومية الالكترونية وتأمين الحاسب الشعبي واعاد الصيغة النهائية لمشروع

دمشق - الامار والاقتصاد تابعت للجنة الفنية العليا لتتبع تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالله الدردي مناقشاتهما لخطط وزارة المالية والاقتصاد والتجارة والاتصالات لهذا العام في مبنى هيئة تخطيط الدولة. وأكد الدردي في الاجتماع ان العمود الفقري لأي اصلاح اقتصادي هو الاصلاح المالي بشقيه الانفاق العام والاصلاح الفيزيقي مشيرا الى ان الاصلاح الذي تقوم به الحكومة حاليا اخذ الجانب الاجتماعي بالاعتبار. ووضح ان عملية تحرير الاقتصاد في سورية تسير بشكل منطقي ومتوازن وان الدولة عازمة على طرح موضوع اعاد توزيع الدعم على المواطنين ومشاركتهم عبر استثمارات ستوزع عليهم ليصار الى الوصول

## الدردي: بناء مدينة صناعية ومنطقة حرة بإدلب من صلب الخطة الخمسية العاشرة

التصدير نحو باقي المحافظات ومنها نحو بلدان الشرق الاوسط. وبين نائب رئيس مجلس الوزراء اهمية الاستفادة من الثروة الاثرية التي تتميز بها المحافظة وذلك من خلال خلق سياحة مستدامة. هذا وكان محافظ ادلب عاطف النداف قد قدم عرضا شاملا لواقع المحافظة وخصائصها والتحديات التي تواجهها وفي مقدمتها ارتفاع نسبة النمو السكاني والامية التي تصل الى 21 بالمئة ومشاكل الصرف الصحي واقتارها الى الكوادر المؤهلة والمدربة واحتياجاتها للكثير من المشاريع الخدمية والتنمية مشيرا الى ما نفذ من الخطط والبرامج ونسب الزيادة في خطة العام الحالي قياسا لما كان عليه في العام الماضي ومساهمة صندوق التنمية السوري فردوس في عملية التنمية. كما قدم نبيل مرزوق من هيئة تخطيط الدولة عرضا لهيكل ومضمون الخطط المحلية للمحافظات والمادة الى اثار المجتمع المحلي في رسم وبناء مستقبله واستنهاض قوى

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردي أنه من صلب الخطة الخمسية العاشرة بناء مدينة صناعية ومنطقة حرة في ادلب. وأضاف خلال لقائه في ادلب مختلف فعاليات المحافظة أن الحكومة سوف تؤمن الموارد الضرورية لمشروع المشروعين مشيرا الى أن هناك محاولة أساسية للتنمية في محافظة ادلب لا بد من التركيز عليها خلال المرحلة القليلة المقبلة والتي تتطلب الانطلاق من مشروع المدينة الصناعية التي ستوضع على مساحة قدرها الف هكتار على الأقل وستحتوي على نحو خمسة أو ستة الاف منشأة صناعية ستعودي الى ازدهار اقتصادي وسياحي في المحافظة. ووضح الدردي أنه بعد تأسيس منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا فان الصناعيين الاتراك سيبحثون عن فرص الاستثمار في سورية ومن هنا تأتي أهمية إقامة منطقة حرة في ادلب التي لن تكون منطقة عبور فقط وانما بوابة للتصنيع والتصدير واعادة

## الشلاح: سورية اصبحت بيئة استثمارية جذابة

التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة الكويت ومجلس رجال الاعمال السوري في دولة الكويت حول افاق الاستثمار في سورية. ووضح ان هذه المناسبة ستكون فرصة طيبة لشرح مناخ الاستثمار الايجابي في سورية والتسهيلات الكبيرة التي وفرتها التشريعات الاخيرة.

أكد رئيس اتحاد غرف التجارة راتب الشلاح ان سورية اصبحت بيئة استثمارية جذابة وذات جدوى اقتصادية بفضل التسهيلات الرسمية والتشريعات المحفزة للاستثمار والتي توجت مؤخرا باصدار المرسومين الرئاسيين رقم 8 و9 لعام 2007 حول الاستثمار.

وعدا رجال الاعمال السوريين والكويتيين والعرب الى الاستثمار في سورية في شتى النشاطات الاقتصادية والاستثمارية مؤكدا ان سورية تشهد حاليا تطورا كبيرا في مجال الاستثمار والتشريعات الاقتصادية والمالية. من جهة اخرى قال الشلاح انه سيحضر خلال زيارته للكويت الندوة

## تعاون طبي بريطاني - سوري

وعرض عطري خلال اللقاء تطورات الأوضاع في المنطقة وما تحقق على صعيد عملية التنمية في سورية وتطور القطاع الصحي والرعاية الصحية فيها.

استعرض رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري مع اعضاء وفد الجمعية الملكية البريطانية لطبء العيون برئاسة الدكتور كريستوفر ليو علاقات التعاون بين البلدين

والشعبين الصديقين في المجالات المختلفة. وتناول اللقاء افاق التعاون في المبادىء الطبية واهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب العلمية والطبية.

## جهود لزيادة الطاقات التكريرية في سورية

مصفاة بانياس حيث ابدت 13 شركة من جنسيات مختلفة رغبتها بالمشاركة في تنفيذ هذا المشروع اضافة الى مشروع اخر هو انشاء مصفاة الفركلس شرقي حمص المتفق على انشاؤها بين سورية وايران وفنزويلا لافتا الى انه تمت مناقشة المشروع من قبل اللجنة الفنية المشتركة اذ تم تحديد موقع المشروع وطاقته الانتاجية التي تبلغ 140 الف برميل في اليوم. وجرى خلال الاجتماع مناقشة مذكرة التفاهم المقترح توقيعها مع شركة نور للاستثمارات للمباشرة

الجهود لزيادة الطاقات التكريرية في سورية. وأكد المهندس سفيان العلاو وزير النفط والثروة المعدنية ان وزارة النفط تولي اهتماما خاصا لزيادة الطاقات التكريرية في سورية من خلال التوجه نحو اقامة مصاف جديدة وتطوير المصافي القديمة بهدف تأمين حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية والحد ما امكن من الاستيراد. وأشار العلاو خلال ترؤسه اجتماع لجنة تكميل وتوزيع المشتقات النفطية الى وجود عدد من المشروعات للبحث والمناقشة وهي تعديل وتطوير

اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة قرارا يمنع تصدير عدد من المواد الغذائية بصحبة المسافرين لغراض تجارية او غير تجارية. ونص القرار على منع تصدير البطاطا

## وزارة الاقتصاد تمنع تصدير عدد من المواد الغذائية

الحدودية بعدم السماح للمغادرين باصطحاب المواد المذكورة اعلاه. وباتني هذا القرار للحد من ارتفاع اسعار هذه المواد وتوفيرها للمواطنين في الاسواق المحلية وبالسعر المناسب.

دعا وزير الصناعة فؤاد عيسى الجوني لالتزام المنشآت الصناعية الكبيرة التي يتجاوز عدد عمالها 40 عاملا بالتعاقد مع مهندس او صيدلي او طبيب او كيميائي بما يتناسب مع نوعية انتاج المنشأة وما

يحتاجه صاحب المنشأة من التقنيين والخبراء. وأكد الجوني في كتاب وجهه الى عدد من النقابات المهنية والغرف الصناعية اهمية المحافظة على جودة الانتاج والزام المصنع بتطبيق

## مناقشة الخطة التشغيلية والموازنة التقديرية للشركة السورية العراقية للنقل البري

وبدوره قدم معاون وزير النقل لشؤون النقل الجوي عضو مجلس الادارة في الشركة محمود زبوعه عرضا عن المراحل التي تم تنفيذها لرفع رصيد ايرادات الشركة موضحا ان ارباحها ارتفعت من 3 ملايين ليرة سورية خلال العام 2004 لتصل الى 7 ملايين عام 2005 ولتتجاوز هذا الرقم خلال العام الماضي. وأشار الى ان رصيد الشركة الحالي وصل الى 144 مليون ليرة سورية موضحا انه وخلال خطة العام الحالي سيتم دراسة شراء 600 اطار لتغطية احتياجات الشركة اضافة الى التركيز على الانتهاء من انجاز مقر الشركة في محافظة طرطوس والذي وصل الى مراحلها النهائية.

بعد توقف نشاطها باتجاه العراق نتيجة الظروف الراهنة في ظل الاحتلال الامريكى موضحا انه تم في هذا الخصوص توقيع عقد مع مؤسسة عمران لنقل مادة الاسمنت من محافظة طرطوس الى باقي المحافظات السورية اضافة لقيام الشركة بنقل البضائع لصالح القطاع الخاص والفوسفات من سورية الى لبنان. ومن جانبه لفت الوائلي الى اهمية التنسيق وتعزيز التعاون المشترك بين الوزارتين في تطوير التبادل التجاري بما يحقق الاهداف والطموحات المنشودة للجانبين منها بالمستوى الذي وصلت اليه العلاقات السورية العراقية في هذه المرحلة.

عقدت جلسة مباحثات بين وزارتي النقل السورية والعراقية برئاسة وزير النقل يعرب بدر ونظيره العراقي بالوكالة ثروان الوائلي تم خلالها مناقشة الخطة التشغيلية والموازنة التقديرية للشركة السورية العراقية للنقل البري للعام 2007. كما تناولت المباحثات المقترحات المقدمة من اعضاء مجلس ادارة الشركة لتطوير عملها وتوسيع نشاطاتها وتذليل الصعوبات التي تعترض عملها بسبب الظروف الحالية في العراق الشقيق. وأشار بدر الى اهمية الخطوات التي تم اتخاذها لرفع ايرادات الشركة من خلال توفير جهات عمل جديدة لها

## افتتاح بنك عودة في اللاذقية

يقدم خدمات تمويل تجارية وخدمات طويلة الاجل اضافة الى خدمات تمويل الافراد من قروض شخصية وتمويل سيارات والعديد من الميزات الاضافية الاخرى اهمها خدمة الانترنت المجاني طوال ايام الاسبوع اضافة الى خدمة الفيزا الكرتون.

الفرع الخامس له في سورية وله شبكة فروع كثيفة في عدد من الدول العربية. ووضح جموي ان البنك بدأ عمله في سورية برأسمال تأسيسي بلغ ملياري ونصف المليار ليرة سورية وصلت نسبة الزيادة في الاكتتاب العام الى ما يقارب الفا بالمئة مشيرا الى ان البنك

دعا وزير الصناعة فؤاد عيسى الجوني لالتزام المنشآت الصناعية الكبيرة التي يتجاوز عدد عمالها 40 عاملا بالتعاقد مع مهندس او صيدلي او طبيب او كيميائي بما يتناسب مع نوعية انتاج المنشأة وما

## وزير الصناعة يدعو للاستعانة بالكوادر التقنية والفنية المناسبة

يحتاجه صاحب المنشأة من التقنيين والخبراء. وأكد الجوني في كتاب وجهه الى عدد من النقابات المهنية والغرف الصناعية اهمية المحافظة على جودة الانتاج والزام المصنع بتطبيق

دعا وزير الصناعة فؤاد عيسى الجوني لالتزام المنشآت الصناعية الكبيرة التي يتجاوز عدد عمالها 40 عاملا بالتعاقد مع مهندس او صيدلي او طبيب او كيميائي بما يتناسب مع نوعية انتاج المنشأة وما

يحتاجه صاحب المنشأة من التقنيين والخبراء. وأكد الجوني في كتاب وجهه الى عدد من النقابات المهنية والغرف الصناعية اهمية المحافظة على جودة الانتاج والزام المصنع بتطبيق

## محمد بن راشد يكشف عن خطة دبي الاستراتيجية 2015 الأكثر شمولية بتاريخ الإمارة : مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى 108 مليارات دولار وتحقيق معدل 11% نمو اقتصادي سنوياً

السلمة المرورية من خلال تحسين مواصفات ومعايير تدقيق نواحي السلامة، ومعايير السلامة المتعلقة بوسائل النقل، وثقافة وسلوكيات مستخدمي الطريق وأنظمة النقل عبر برامج توعوية متكاملة. كما ستسعى خطة دبي الاستراتيجية إلى جعل دبي بيئة آمنة وجذابة ومستدامة من خلال تحديث وتوحيد المعايير البيئية بمواصفات عالمية، وتبني منهجية التنمية المستدامة عن طريق وضع خطط بيئية ودمج القضايا البيئية ضمن سياسات وبرامج التنمية.

### الأمن والعدل والسلامة

ستستثمر خطة دبي الاستراتيجية في السمعة العالمية الطيبة لدي كواحدة من أكثر المدن أماناً في العالم، حيث انخفض وتدي معدلات الجريمة مقارنة بالمدن الأخرى. وترمي خطة قطاع الأمن والعدل والسلامة إلى تزويد القطاع بما يحتاجه من بنية تحتية لضمان حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة والحياة الكريمة لكافة فئات المجتمع. وتتركز الخطة الاستراتيجية المزمع تنفيذها على 7 محاور أساسية تتضمن الأمن والنظام، وصون الحقوق والحريات، وإدارة الأزمات والكوارث، وسهولة التقاضي، والمساواة والحيادية ودقة ووضوح التحقيقات والأحكام، وسرعة التقاضي، والصحة العامة والسلامة. كما سيتم تحديث وإصدار القوانين والتشريعات ووضع آليات فعالة للتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية.

### التمييز الحكومي

في مجال التمييز الحكومي تشير الخطة إلى أنه في ظل بيئة عالمية تتميز بالتنافسية والمتغيرات المتسارعة، تحتاج دبي إلى تطوير أدائها الحكومي، حيث أن وجود حكومة بمعايير عالمية أمر ضروري لمواجهة الضغوط التنافسية والاتجاه نحو مزيد من الشفافية والمساءلة والكفاءة والاستجابة للمجهور والتمييز في خدمة العملاء.

وستسعى المحاور الاستراتيجية في مجال التمييز الحكومي إلى تحقيق خمس أهداف رئيسية تتضمن تعزيز النظرة المستقبلية والتفكير الاستراتيجي، تطوير الهيكلية الإدارية والمساءلة، تطوير الكفاءة، تعزيز الاستجابة للتعاملين، وتنمية الموارد البشرية الحكومية وتحفيزها.

كما تتضمن خطة دبي الاستراتيجية العمل على إدارة الأنظمة المالية بطرق متقدمة تركز على تحقيق أفضل النتائج من خلال تطبيق موازنة الأداء، وتحديث السياسات المحاسبية وأتمتة الإجراءات. ويظهر اهتمام الخطة بموظفي القطاع الحكومي من خلال ما تتضمنه من إجراءات لتحسين عمليات تدريب الموظفين. إن هذه الخطة ليست وثيقة صماء ولا نصوصاً جامدة، إنما أسلوب للتفكير، وأداة للقياس والتقييم، وخريطة تحدد معالم طريقنا إلى المستقبل، وتساعدنا على التوصل إلى الخيارات الصحيحة والاستنتاجات الدقيقة. إنها دليلنا ومرجعيتنا ونحن في خضم عملنا لترسيخ دبي مدينة عالمية في موقع ريادي ينبض بالابتكار والإبداع، ويستقطب أفضل العقول وأنجح الأعمال في بيئة طيب فيها العيش والعمل.

وتحدثت حول مصطلح المدينة العالمية: "البعض يخاف من كلمة عالمية، ويظن أنها نقض للحلية أو الهوية الوطنية أو الخصوصية الثقافية. غير أن العالمية، هي مفهوم يقوم على مجموعة من المعايير التي ارتضاها المجتمع البشري وانتجتا الممارسات الناجمة للتجربة الإنسانية العريضة. إن المبادئ المنصوص عليها في القوانين الدولية بشأن حقوق الإنسان والعلاقات الدولية، هي معايير عالمية واجبة التطبيق في كل دول العالم. كما أن الممارسات المنصلة بالحكم الرشيد والشفافية والمساءلة وحكم القانون، باتت أيضاً معايير عالمية معتمدة في تصنيف الدول، وتحديد فرصها ومكانتها الاقتصادية والحضارية".

واختتم بالقول: "كما نحن في الماضي سنسج في المستقبل، وسنكتب لوطننا صفحات جديدة في ملحمة المجد والعز والإنتاج، وسنقدم أمناً وتقدم لها النموذج والمثل، وسنقدم لعالمنا البرهان على أننا قادرين على الفعل والحضور، وعلى التواصل والتفاعل والتعايش والتعاون مع الآخرين من كل الثقافات والحضارات".

تلاحظ الخطة أن الدول التي تمتلك بنية تحتية فعالة دأمة للتنمية الاجتماعية هي وحدها القادرة على الحفاظ على مستويات عالية من النمو الاقتصادي المستمر. وتلتزم الخطة بتحسين أداء قطاعات أساسية تتضمن التعليم، والصحة، والثقافة، والخدمات الاجتماعية وبيئة العمل كسبيل وحيد لضمان الازدهار الاقتصادي في دبي. وسيتم تحقيق غايات التنمية الاجتماعية من خلال محاور استراتيجية تركز على زيادة حس الانتماء والوعي بالثقافة الوطنية، عبر تحديث محتوى المناهج التعليمية وزيادة التركيز على اللغة العربية إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى.

وفي إطار العمل الثقافي تتبنى الخطة دعم كافة الجوانب المتعلقة بالأنشطة الثقافية من خلال الاهتمام ببناء المسارح ودور العرض والمشاركة الفاعلة في المعارض الثقافية الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى دعم مبادرات القطاع الخاص الهادفة إلى تفعيل الحركة الثقافية بشكل عام.

وتتضمن خطط التنمية الاجتماعية تفعيل دور المواطنين في سوق العمل والحياة الاجتماعية من خلال تمهينهم ليكونوا الخيار الأمثل في القطاعات الاستراتيجية عبر التعليم وتطوير المهارات. كما سيتم تزويد المواطنين بالمهارات الحياتية لمواجهة التغيرات السريعة في المجتمع. وسيتم التأكد من حصول المواطنين على فرص تعليم جيدة إلى جانب تحسين نتائج طلاب المدارس من خلال تطوير كفاءة المعلمين والمناهج التعليمية للتوافق مع المعايير العالمية.

وفي مجال خدمات الرعاية الصحية تتضمن الخطة برامج لتعميم الضمان الصحي وتشجيع المستشفيات للحصول على اعتماد دولي، إلى جانب تطوير معايير الترخيص للكوارث الطبية وإعداد ونشر معايير سريرية متطورة. كما ستعمل الخطة على تطوير التشريعات والأنظمة المتعلقة بقطاع العمل ووضع آليات مناسبة للتأكد من تطبيق هذه التشريعات، إلى جانب رفع مستوى وعي أصحاب العمل والموظفين بحقوقهم واجباتهم القانونية، وتطوير بيئة وظروف العمل لاستقطاب وتشجيع استقرار العمالة الماهرة.

وتستهدف الخطة في مجال التنمية الاجتماعية تطوير الهيكلية الإدارية الحكومية لتغطية الخدمات الاجتماعية والانتقال من منهجية الرعاية الاجتماعية إلى منهجية التنمية الاجتماعية.

### البنية التحتية والأراضي والبيئة

ستعمل برامج البنية التحتية والأراضي والبيئة ضمن خطة دبي الاستراتيجية وفق 4 محاور رئيسية تتضمن التخطيط الحضري، الطاقة والكهرباء والمياه، الطرق والنقل، والبيئة. وتستهدف الخطة في هذا المجال تحقيق التنمية المستدامة في دبي الوسيطة الرئيسية لتحقيقها.

وأضاف: "من سنن الحياة أن البناء المادي أسهل من البناء الفكري والنفسى والمعنوي، ففتح طريق أو بناء منزل أو جسر قد يستغرق سنة أو سنتين، لكن بناء الإنسان يستغرق العمر كله، فنحن في عصر المعرفة المتجددة التي تتطلب تعلماً مستمراً لا يقف عند مراحل معينة، أو ينتهي بأية شهادات أو خبرات، ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية بكل أبعادها تحتاج إلى برامج متميزة وأداءً متميزاً وطول نفس ومعايير خاصة للقياس والتقييم. وتولي خطة دبي الاستراتيجية اهتماماً كبيراً لعمليات التنمية الاجتماعية، حيث



ضمن عوامل النمو العالمي المستقبلي وفقاً للمعايير العالمية. وبناء على ذلك تم وضع الغايات الاقتصادية لدبي حتى عام 2015 والتي تتضمن الحفاظ على معدلات نمو حقيقية قوية للناتج المحلي المحلي تراوح عند 11% سنوياً خلال سنوات الخطة، ورفع معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 31 ألف دولار في عام 2005، إلى 44 ألف دولار في عام 2015، إلى جانب رفع الإنتاجية بمعدل 4% سنوياً وتأسيس قطاعات حيوية ذات أفضلية تنافسية دائمة.

كما تحدد الخطة محاور النمو الاستراتيجي المقترح لدبي والذي يقوم على عدة قطاعات رئيسية من أبرزها السياحة، والتجارة، والنقل، والخدمات المالية. على أن يتم دعم عمليات تطوير عناصر النمو من خلال 7 عوامل دعم أساسية تشمل الموارد البشرية، الانتاجية، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تكلفة المعيشة ومزاولة الأعمال، جودة الحياة، السياسات الاقتصادية والنظم المؤسسية والقوانين والتشريعات. وتشير الخطة إلى أن نجاح السياسات المقترحة سيساهم في تعزيز التنسيق مع الحكومة الاتحادية وتقوية الأطر المؤسسية.

### التنمية الاجتماعية

وقال في هذا الإطار: "تؤكد التجربة الإنسانية أن امتلاك بنية تحتية فعالة للتنمية الاجتماعية هو وحده القادر على تحقيق مستويات عالية من النمو

## تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.. وتوثيق علاقة الشراكة القوية بين القطاعين العام والخاص أبرز محاور الخطة

الخدمات، والتشريعات والأنظمة القوية، والبنى التحتية اللوجستية المتميزة، والموقع الاستراتيجي، والنمو السريع في التجارة العالمية، خصوصاً في الهند والصين خلال السنوات الخمس الماضية، إلى جانب الانفتاح على الثقافات العالمية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدفق بشري كبير وأعطى دبي سمعتها كوجهة مثالية وأمنة للعيش ومزاولة الأعمال. كما تعمد الخطة إلى تطوير قطاع التجارة الذي كان له النصيب الأكبر للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ضمن مختلف مكونات قطاع الخدمات (البناء، العقارات، الخدمات الاجتماعية والشخصية، النقل والتخزين والاتصالات، الخدمات المالية، والسياحة).

وتعتبر خطة دبي الاستراتيجية الهيكل الحالي للناتج المحلي الإجمالي لدبي مشجعاً جداً، خاصة وأن قطاعاته الأقوى تتدرج

الرحلات بالمركب الخاصة، وزيادة الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق وأنظمة النقل، وتأمين الاستغلال الأمثل لشبكة الطرق عن طريق التقنيات الحديثة. كما ستسعى خطة دبي الاستراتيجية إلى جعل دبي بيئة آمنة وجذابة ومستدامة من خلال تحديث وتوحيد المعايير البيئية بمواصفات عالمية، وتبني منهجية التنمية المستدامة عن طريق وضع خطط بيئية ودمج القضايا البيئية ضمن سياسات وبرامج التنمية.

### وفيما يلي تفاصيل المحاور الرئيسية لخطة دبي الاستراتيجية 2015:

### التنمية الاقتصادية

تستهدف خطط التنمية الاقتصادية المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي في دبي، التي تفوقت على مثيلاتها في بعض الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين خلال السنوات الست الماضية بتسجيلها معدل نمو فعلي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 13% سنوياً. وستركز خطط التطوير على عدد من القطاعات التي أسهمت بشكل حيوي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، بما ضمن لدبي خطوة أولى نحو التطوير ساعدتها في جذب السيولة الفاضلة في المنطقة على شكل تدفقات استثمارية مباشرة.

كما حددت الخطة عدد من العوامل الجانبية التي ساهمت في تعزيز معدلات النمو الاقتصادية بما في ذلك وجود الحكومة الكفوءة والأطر المؤسسية المتكاملة، والآليات الجيدة لتقديم

والسلامة والتميز الحكومي. وقد تم بالفعل وضع خطط قطاعية ستعتمد عليها عمليات التطوير في كل من هذه المجالات. ففي المجال الاقتصادي تستهدف الخطة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي القوية في دبي، التي تفوقت على مثيلاتها في بعض الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين خلال السنوات الست الماضية بتسجيلها معدل نمو فعلي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 13% سنوياً، والتركيز على محاور نمو استراتيجي تشمل قطاعات السياحة، والتجارة، والنقل، والخدمات المالية. على أن يتم دعم عمليات تطوير عناصر النمو من خلال 7 عوامل دعم أساسية تشمل الموارد البشرية، الانتاجية، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تكلفة المعيشة ومزاولة الأعمال، جودة الحياة، السياسات الاقتصادية والنظم المؤسسية والقوانين والتشريعات.

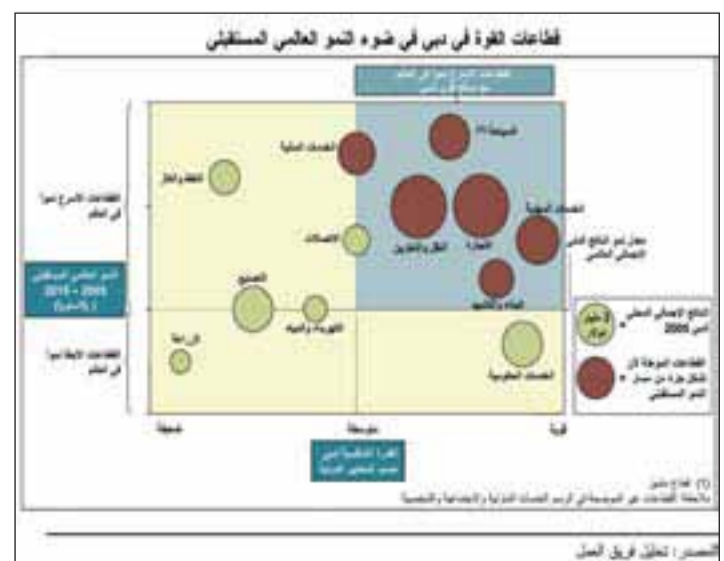
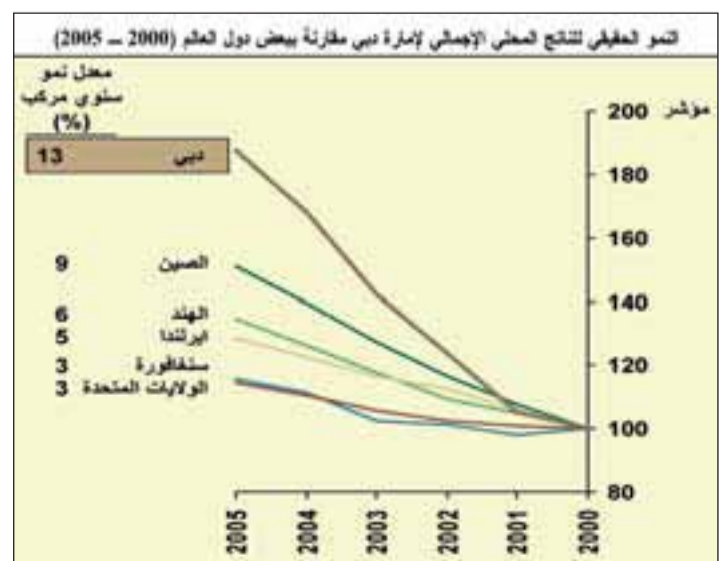
كما تركز الخطة على مواصلة تطوير التشريعات والأنظمة المتعلقة بقطاع العمل ووضع آليات مناسبة للتأكد على تطبيق هذه التشريعات، وتطوير بيئة وظروف العمل لاستقطاب وتشجيع استقرار العمالة الماهرة. وفي مجال التمييز الحكومي تشير الخطة إلى أنه في ظل بيئة عالمية تتميز بالتنافسية والمتغيرات المتسارعة، تحتاج دبي إلى تطوير أدائها الحكومي، حيث أن وجود حكومة بمعايير عالمية أمر ضروري لمواجهة الضغوط التنافسية والاتجاه نحو مزيد من الشفافية والمساءلة والكفاءة والاستجابة للمجهور والتمييز في خدمة العملاء.

وأضاف: "قطعنا شوطاً مهماً في طريقنا لتحقيق أهداف الرؤية، بل إنه شوط أطول بكثير من كل التوقعات والتوقعات. ففي العام 2000، حينما أعلننا رؤية دبي، حددنا أيضاً أهدافنا الاقتصادية للعام 2010 والواقع أننا نجحنا في تحقيق وتخطي هذه الأهداف خلال نصف المدة. عام 2000، تضمنت الخطة الوصول بالناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 30 مليار دولار، وقد تجاوزنا هذا الرقم في سنة 2005، وبلغ الناتج 37 مليار دولار. وتضمنت الخطة الوصول بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 23 ألف دولار، غير أنه بلغ بحلول عام 2005 31 ألف دولار، أي أننا حققنا خلال خمس سنوات معدلات إنجاز اقتصادي أكثر من تلك المخطط تحقيقها خلال عشر سنوات".

وأوضح: "حققنا في السنوات الماضية إنجازاً بالغ الأهمية تمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد حيث ارتفع إسهام القطاعات غير النفطية في اقتصادنا إلى 97 بالمائة في العام 2006، مقابل 90 بالمائة في العام 2000، وحوالي 46 بالمائة في العام 1975. وقد شكل قطاع الخدمات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وباتت مساهمته 74 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، تماماً كما هي الحال في اقتصادات الدول المتقدمة، وقد ساهم نجحنا في تنوع مصادر الدخل في تعويض محدودية احتياطياتنا النفطية، وبات نمونا الاقتصادي مستنداً إلى هيكل لا يتأثر بشكل مباشر بعوائد النفط. وهذا إنجاز تاريخي، ومن شأنه أن يفيد الدول الشقيقة والصديقة المنتجة للنفط في جهودها لإعادة هيكلة اقتصادها، ووضع هدف تنوع مصادر الدخل موضع التطبيق". مؤكداً أن النجاح لم يقتصر فقط على إعادة هيكلة الاقتصاد، بل الأهم، أن القطاعات الأقوى اليوم في الاقتصاد الوطني تتدرج ضمن عوامل النمو العالمي المستقبلي.

كما ستستثمر خطة دبي الاستراتيجية في السمعة العالمية الطيبة لدبي كواحدة من أكثر المدن أماناً في العالم، حيث انخفض وتدي معدلات الجريمة مقارنة بالمدن الأخرى. وترمي خطة قطاع الأمن والعدل والسلامة إلى تزويد القطاع بما يحتاجه من بنية تحتية لضمان حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة والحياة الكريمة لكافة فئات المجتمع.

وفي مجال البنية التحتية والأراضي والبيئة أكدت الخطة التزام الحكومة بمواصلة الاستثمار في تطوير البنية الأساسية، بما في ذلك توفير نظام طرق ونقل متكامل يضمن انسيابية الحركة ويوفر أفضل مستويات السلامة لكافة مستخدمي النظام، وذلك من خلال تعزيز فعالية وسائل النقل الجماعي وتقليل عدد





## بوش: اولويتي القصوى امن البلاد و المبلغ المطلوب 295 مليار دولار لشن الحرب الكونية على الارهاب وتعزيز دبلوماسيتنا الدولية

2008 المالية و10 آلاف مليون دولار أخرى توزع على مدى السنوات الخمس القادمة لتمويل أبحاث الطاقة البديلة كجزء من خطته المقترحة لتخفيض استهلاك البنزين في الولايات المتحدة بنسبة 20 بالمائة بحلول العام 2017. وقال إن المخصصات المالية التي تحتاج إلى موافقة الكونغرس تشكل زيادة نسبتها 53 بالمائة عن مستوى مخصصات سنة 2006 المالية ومن شأنها توسيع نطاق الأبحاث الخاصة بموارد الوقود كإيثانول والديزل والوقود وبطاريات الليثيوم الأيونية وخطا الوقود الهيدروجيني. وأضاف أن "الحاجة إلى العمل واضحة" في ضوء استمرار الولايات المتحدة في الاعتماد على سوق البترول العالمية بالإضافة إلى القلق الناجم عن "تسبب حرق النفط والبنزين في تلوث الهواء والانبعاث الحراري".

وكان بوش قد اقترح في خطته "عشرين في عشرين" (عشرة بالمائة في عشر سنوات) الخاصة بالطاقة لتخفيض استهلاك الولايات المتحدة من البنزين والإزاهما باستهلاك 132 ألف مليون لتر من الوقود المتجدد والبدل بحلول العام 2017.

وأقر قائلاً "أنا أدرك أن هناك وجهات نظر مختلفة بالنسبة لأفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف. فالبعض يقول إنه ينبغي علينا زيادة العرض والإمداد من الوقود البديل. ويقول آخرون إن علينا إن نخفض الطلب على البنزين. وأنا أعتقد أن علينا أن نعمل الأمرين معاً". وأضاف أنه متفائل بالنسبة لمقترحاته الخاصة بالطاقة "لأن التكنولوجيا التي نتاجها للوصول إلى هذا الهدف تتقدم مع كل يوم". وتدعو خطة بوش أيضاً إلى إصلاح معايير الاقتصاد في استهلاك الطاقة بهدف رفع الكفاءة الاستهلاكية للسيارات. وشدد على أن خطته ستتمكن بدعم من الكونغرس من "استمداً على حل واحد من أكبر التحديات التي تواجه جيلنا، ونستطيع أن نخلق عالماً أنظف وأفضل لأبنائنا وأحفادنا".

أ.د.

تحت باب "الحرب الكونية على الارهاب" تأتي فقرة دعم لبنان لتقول: طلب الرئيس يتضمن مبلغ 770 مليون دولار في عام 2007 للامن والاقتصاد لدعم حكومة لبنان الديمقراطية، ويتضمن 300 مليون دولار لمساعدة الاقتصاد و285 مليون دولار للمساعدة الامنية و184 مليون دولار لدعم قوات اليونيفيل.

تقفي أثر إرهابيين عبر الحدود الدولية ومنعهم من عبورها.

وطلب الرئيس بوش كذلك 6 ملايين دولار لوحدة في وزارة الخارجية معنية بمكافحة تمويل الإرهاب والتي تتعاون مع بلدان لاكتشاف وتقصي نشاطات شبكات إرهابية، وتجميد الأرصدة والأصول، والحيلولة دون إخفاء الإرهابيين الأموال تحت غطاء الأعمال الخيرية والتجارية.

وجاء في طلب الرئيس كذلك رصد ما يلي:

3.6 مليار دولار في 2007، و5.9 مليار دولار في 2008، لعمليات مكافحة الإرهاب في 16 هيئة حكومية تكون مجموعة وكالات الاستخبارات الوطنية، وهو ما يعكس تركيز الحكومة المستمر على جمع الاستخبارات وتحليلها، إلى جانب تبادل البيانات من خلال المركز القومي لمكافحة الإرهاب، وتبادل معلومات مع حلفاء للولايات المتحدة.

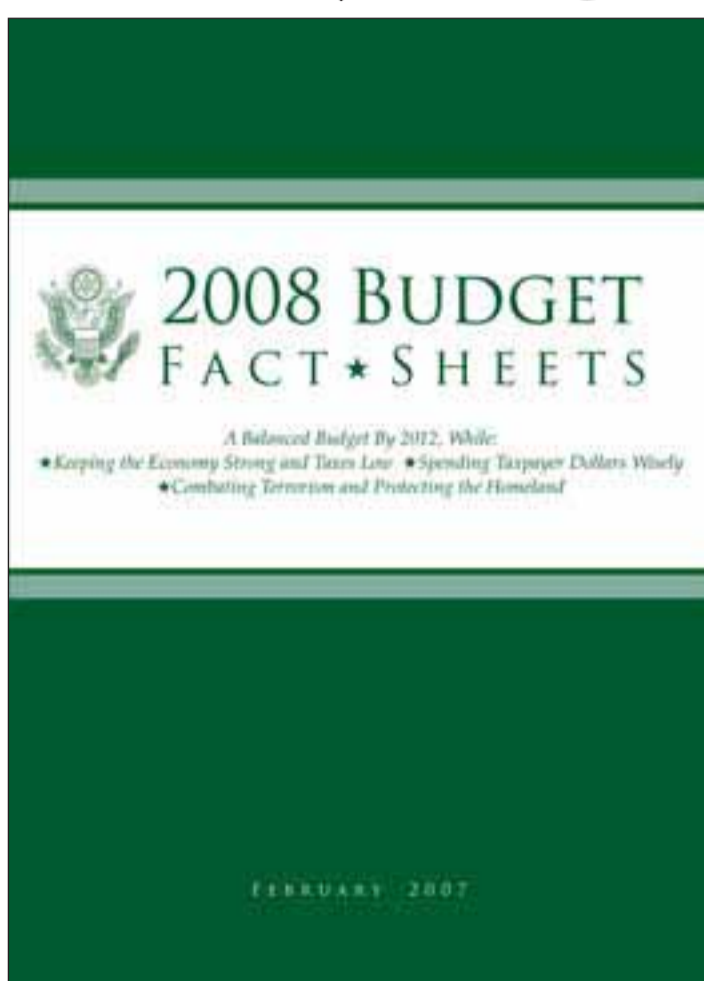
34.3 مليار دولار لوزارة الأمن الوطني وذلك لغرض تعزيز أمن الحدود وتطبيق نظم الهجرة، وتطوير أجهزة الكشف على الشحن للكشف عن مواد نووية مهربة، ومساعدة الحكومات المحلية على تحسين قدراتها على الاستجابة للحالات الطارئة.

24.3 مليار دولار لوزارة الطاقة كي تتفق على نشاطات تشمل مساعدة بلدان على الكشف عن، وتحديد مكان، وتأمين، مواد نووية، إضافة إلى مبلغ 395 مليون دولار لـ "الشراكة العالمية للطاقة النووية".

20.2 مليار دولار لوزارة العدل، لتمويل توسيع برامج مكافحة الإرهاب لمكتب التحقيقات الفدرالي وقسم الأمن الوطني في الوزارة المكلف بالتحقيق في، وتفكيك، والإدعاء على خطايا إرهابية في الولايات المتحدة وفي الخارج. وقد طلبت حكومة بوش كذلك رصد أموال لزيادة قدرات الوزارة على الرد على حوادث إرهابية داخل الولايات المتحدة، وهي حوادث تطال أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية.

### طاقة

أما بالنسبة للطاقة والحفاظ على مخزون جيد فإن ورقة الميزانية تقول في سبيل الحفاظ على الابتعاد عن ازيمات التمويل والتي يمكن أن تؤثر على إقتصادنا فإن الميزانية تقترح برفع "الاحتياط النفطي الاستراتيجي" إلى الضعفين من خلال توسيع الاحتياط ليصل إلى حدود 1.5 مليار برميل في عام 2027 وتفصيلياً تقول الميزانية أن بوش قال إنه يريد تخصيص الفين 700 مليون دولار في ميزانية سنة



دولار للبرنامج المذكور الذي في حال الموافقة عليه سيقدّم مبلغ 2.4 مليار دولار إلى إسرائيل و1.3 مليار دولار إلى مصر و300 مليون دولار إلى باكستان و200 مليون دولار إلى الأردن و15.7 مليار دولار إلى إندونيسيا. كما أن مبلغ 89.5 مليون دولار إضافي طلب تخصيصه لتوفير تدريبات لضباط عسكريين أجانب بموجب برنامج يعرف بالتدريب والتثقيف العسكري الدولي التابع لوزارة الخارجية.

وقد طلبت حكومة بوش كذلك رصد أكثر من 170 مليون دولار لبرنامج مكافحة الإرهاب التي تترافق عليها وزارة الخارجية. ومن هذه برنامج مساعدة مكافحة الإرهاب الذي يقدم أموالاً للتدريب والمعدات والدعم لمساعدة حكومات أجنبية في الكشف عن هجمات إرهابية، وإحباطها وردعها وهو برنامج رصد له 124 مليون دولار بمقتضى طلب الرئيس.

والجزء الأكبر من الزيادة البالغة 18.3 مليون دولار التي طلب الرئيس تخصيصها لبرامج مكافحة الإرهاب التي تترافق عليها وزارة الخارجية سيخصص لبرنامجها لإعترض الإرهاب. وبموجب هذه الخطة يتعاون مسؤولون أميركيون مع ما يزيد على 25 بلداً للمساعدة على

الآن الخبراء العسكريين طالما شدوا على حقيقة أن القوة العسكرية بمفردها لن تهزم الإرهاب. وبيّن فحص أدق لطلب الرئيس استمرار التزام الحكومة الأميركية باستقطاب خبرات من هيئات حكومية مختلفة في الحكومة الأميركية وتعزيز الشراكات الدولية لمحاربة الإرهاب.

وكان البيت الأبيض قد اقترح رصد 36.2 مليار دولار ميزانية لوزارة الخارجية وهو مجموع يمثل زيادة نسبتها 22 في المئة عما رصد لها في 2006. وسيخصص الجزء الأكبر من الزيادة إلى مبادرة "الدبلوماسية المحولة" للوزارة كوندوليزا رايس، وهي مبادرة تسعى لنقل دبلوماسيين أميركيين إلى مراكز حساسة في العالم لا سيما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وللترويج للدبلوماسية، وتعزيز التعاون الدولي لمجابهة الإرهاب وسواء من تهديدات تتجاوز الحدود القومية.

ورغم أن مبادرة تمويل القوى العسكرية الأجنبية التي ترعاها وزارة الخارجية ليست برنامجاً صريحاً لمكافحة الإرهاب، فإنه يوفر مساعدات أمنية لطفاء الولايات المتحدة للدفاع عن بلادهم ضد أخطار داخلية وخارجية. وقد طلبت الحكومة رصد 4.5 مليار

مقدمة الميزانية المقدمة، تدعم قواتنا لمحاربة الإرهاب في الخارج وتقوي قواتنا العسكرية في المستقبل وتعزيز دبلوماسيتنا الدولية وحماية وطننا من الهجوم.

وتكمل فقرة الأمن القومي من الميزانية بالقول بالقول أن استثمارات المصادر الفرعية في الميزانية للحفاظ على الجهورية العالية للقوات والاستمرار بنقلها لمواجهة التهديدات الجديدة للقرن 21. كما أنها، أي الميزانية، تمول الحرب الكونية على الإرهاب في العراق وأفغانستان خلال عام 2008 وتحتوي الميزانية على دعم إضافي عام 2009 كما تحتوي على دعم كامل لتطبيق الاستراتيجية الجديدة للرئيس في العراق.

هذا الدعم ليس جياً بالعراق أو أفغانستان، وهما حالياً مستعمرات عسكرية، بل هذا الدعم من أجل أن يكونا حلفاء، طبعاً وفقاً لورقة الميزانية، في الحرب على الإرهاب فكان سعي البيت الأبيض للحصول على 294.8 مليار دولار لتمويل مصاريف عمليات مكافحة الإرهاب العالمية، ومن ضمن هذا المجموع 99.6 ملياراً للسنة المالية 2007 و145.2 ملياراً للسنة المالية 2008 و50 ملياراً للسنة المالية 2009. وسيخصص الجزء الأعظم من هذه

الاعتمادات لوزارة الدفاع، إلا أن وزارة الخارجية طلبت مبلغ 9.3 مليار دولار منها. كما طلب تخصيص مبلغ نصف مليار دولار لهيئات حكومية أخرى. ويشار إلى أن هذه المبالغ هي بالإضافة إلى مجموع 70 مليار دولار أقرها الكونغرس لوزارة الدفاع في عام 2006.

ومنذ العام 2001 خصّص الكونغرس أكثر من 425 مليار دولار لنشاطات مكافحة الإرهاب رصدت لجميع هيئات الحكومة الأميركية. أما المبالغ التي طلب اعتمادها للسنة المالية 2008 فهي الأكبر لبرنامج مكافحة الإرهاب حتى هذا التاريخ. وإذا وافق الكونغرس على طلب البيت الأبيض هذا، فسيكون قد زاد إجمالي الأموال المخصصة لمحاربة الإرهاب إلى أكثر من 700 مليار دولار منذ 2001 وهو العام الذي وقعت فيه الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا.

وسترصد نسبة 97 في المئة من الأموال المطلوبة لمكافحة الإرهاب للسنة المالية 2008، أي 285.1 مليار دولار، لوزارة الدفاع لتمويل عمليات عسكرية جارية في العراق وأفغانستان، اللتين تعتبرهما حكومة بوش جبهتين رئيسيتين في الحرب العالمية على الإرهاب.

وسترصد نسبة 97 في المئة من الأموال المطلوبة لمكافحة الإرهاب للسنة المالية 2008، أي 285.1 مليار دولار، لوزارة الدفاع لتمويل عمليات عسكرية جارية في العراق وأفغانستان، اللتين تعتبرهما حكومة بوش جبهتين رئيسيتين في الحرب العالمية على الإرهاب.

قدم الرئيس الأميركي جورج بوش طلب الاعتمادات المالية لميزانية السنة المالية لعام 2008 مرفقة بكتاب مقدم منه يقول "بصفتي قائداً أعلى للقوات المسلحة فإن أولويتي القصوى هي أمن البلاد. وستستثمر ميزانيتي المقترحة موارد هائلة لشن الحرب الكونية ضد الإرهاب وضمان أن وطننا سيكون مأموناً في وجه أولئك الذين قد يلحقوا الأذى بنا".

ما هذا الخطاب إلا تجسيداً لجمهور الميزانية والاستراتيجية الأميركية المتبعة في العالم حيث الهدف الأول هو "أمن البلاد" ولكي يتم هذا "الأمن" لا بد من "شن الحرب الكونية ضد الإرهاب" وفي سبيل شن هذه الحرب، وطبيعتها "حرب استباقية"، لا بد من تغطيتها ماليًا، فأتت الميزانية لتقول ما هو مطلوب كون مجرد وجود احتمال "إرهاب" يسمح بشن الحرب عليه اعتماداً على أنهم، أي "الإرهابيين"، وفقاً لبوش، "قد يلحقوا الأذى بنا" وبما أنها "حرب كونية" فهذا يتطلب "موارد هائلة" فكان المبلغ المطلوب 294.8 مليار دولار، فأتت الميزانية لتتوافق مع هذه الاستراتيجية.

### الميزانية

تحتوي ميزانية بوش، بشكل عام، على النقاط الرئيسية التالية:

- خفض العجز سنوياً للوصول إلى مرحلة التوازن في ميزانية 2012
- رفع تكاليف الحرب على الإرهاب وحماية البلاد
- الإبقاء على اقتصاد قوي مع ضرائب منخفضة
- تحديد الأولويات بالداخل مثل الاهتمام بالأطفال وتأمين الطاقة، وتسهيل الدخول إلى العناية الصحية.
- صرف أموال دافعي الضرائب بشكل حكيم
- تخفيض في المصاريف

ما يهمنا من كل هذا هو كيف تتوافق الميزانية "البوشية" مع استراتيجيته ليكمل كل منهما الآخر وسوف نعمل ما هو متعلق بالشأن الداخلي الخاص في أميركا ونحاول قراءة ما تقوله الميزانية على مستوى الخارج، طبعاً هذا الفصل ما بين الشأن الأميركي الداخلي والشأن الخارجي لا يعني الفصل التام ما بين طرفي المعادلة، لكن المقصود هنا بعملية الفصل هو إسقاط من اعتبارنا الشؤون المتعلقة بتحديداً بالدخل الأميركي مثل "الاهتمام بالأطفال" ولكن الإبقاء على "تأمين الطاقة" لم لهذا الموضوع من تعلق بالشأن، الخارج.

### الأمن القوي

ميزانية عام 2008، وفقاً لنص

## كتاب يتناول تأثير النمو الاقتصادي للهند والصين على باقي بلدان العالم

المالية العالمية، وأن يعمل على تنويع استثماراتها وزيادتها في الخارج. ويضيف "نتوقع أن تقوم الصين والهند باستثمار مدخراتهما في أنشطة أكثر إنتاجية في الخارج، من خلال تدفقات رأس المال السهمي إلى الخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة". ويقول يوسف إنه من المتوقع زيادة توجه الاستثمارات الصينية إلى المناطق الفنية بالموارد مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا وإلى شركات التكنولوجيا في أمريكا الشمالية وأوروبا مثل شركات قطع غيار السيارات والإلكترونيات، الأمر الذي سيبيح لهما "الاستفادة بانتقال التكنولوجيا إليهما".

ويضيف أن الاتجاه نحو الاستثمار في المواد الأولية قد يؤدي إلى احتواء نمو قطاع الصناعات التحويلية في البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان المنتجة للموارد. ويسلم كتاب "الرقص مع العملاقة" بأن هذه الاتجاهات قد أصبح لها بالفعل زخم شديد وأنها تحمل في طياتها فرصاً كبيرة، وليس مجرد مخاطر أو تهديدات للمنافسين. ويشدد وينتريز على أن ضرورة التريث قليلاً وتحليل الدور النشط للمهنيين والمعلقين قد يساعد مختلف الحكومات ومطلي السياسات على التخطيط للمستقبل.

بلدان كثيرة إلى التكيف". فمن المفترض أن يستمر هذان البلدان في النمو بمعدل يتراوح حول 6 في المئة سنوياً خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، أي ضعف المعدل المتوقع للاقتصاد العالمي ككل.

وتشكل الصين والهند حالياً نحو 5 في المئة و2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي على التوالي. ويمضي هذان البلدان حديثاً نحو زيادة حصصهما من سوق الخدمات وزيادة نصيبهما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن للنمو الذي يشهده قطاع الصناعات التحويلية في الهند أن يؤدي إلى مضاعفة نصيبه من إجمالي الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك، كما يتكهن هذا الكتاب، سيستمر الطلب على منتجات الطاقة والموارد في الازدياد في هذين البلدين العملاقين إلى جانب زيادة ما يصدر عنهما من انبعاثات الغازات المحدث للانبعاث الحراري. وفي مجال الطاقة والبيئة، هناك فرصة واحدة لخفض الزيادة في انبعاثات الغازات وهي لن تظهر إلا إذا استهدفت خطط الصين والهند الاستثمارية الطموحة تحقيق معايير ملائمة. ويقول وينتريز إن القيام بذلك لن يكون مكلفاً بدرجة كبيرة ولن يعوق نموها بصورة ملحوظة.

ويمن المتوقع للصين والهند أيضاً أن يزيد اندماجهما في الأسواق

## كتاب يتناول تأثير النمو الاقتصادي للهند والصين على باقي بلدان العالم

بلدان كثيرة إلى التكيف". فمن المفترض أن يستمر هذان البلدان في النمو بمعدل يتراوح حول 6 في المئة سنوياً خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، أي ضعف المعدل المتوقع للاقتصاد العالمي ككل.

وتشكل الصين والهند حالياً نحو 5 في المئة و2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي على التوالي. ويمضي هذان البلدان حديثاً نحو زيادة حصصهما من سوق الخدمات وزيادة نصيبهما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن للنمو الذي يشهده قطاع الصناعات التحويلية في الهند أن يؤدي إلى مضاعفة نصيبه من إجمالي الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك، كما يتكهن هذا الكتاب، سيستمر الطلب على منتجات الطاقة والموارد في الازدياد في هذين البلدين العملاقين إلى جانب زيادة ما يصدر عنهما من انبعاثات الغازات المحدث للانبعاث الحراري. وفي مجال الطاقة والبيئة، هناك فرصة واحدة لخفض الزيادة في انبعاثات الغازات وهي لن تظهر إلا إذا استهدفت خطط الصين والهند الاستثمارية الطموحة تحقيق معايير ملائمة. ويقول وينتريز إن القيام بذلك لن يكون مكلفاً بدرجة كبيرة ولن يعوق نموها بصورة ملحوظة.

ويمن المتوقع للصين والهند أيضاً أن يزيد اندماجهما في الأسواق

بلدان كثيرة إلى التكيف". فمن المفترض أن يستمر هذان البلدان في النمو بمعدل يتراوح حول 6 في المئة سنوياً خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، أي ضعف المعدل المتوقع للاقتصاد العالمي ككل.

وتشكل الصين والهند حالياً نحو 5 في المئة و2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي على التوالي. ويمضي هذان البلدان حديثاً نحو زيادة حصصهما من سوق الخدمات وزيادة نصيبهما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن للنمو الذي يشهده قطاع الصناعات التحويلية في الهند أن يؤدي إلى مضاعفة نصيبه من إجمالي الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك، كما يتكهن هذا الكتاب، سيستمر الطلب على منتجات الطاقة والموارد في الازدياد في هذين البلدين العملاقين إلى جانب زيادة ما يصدر عنهما من انبعاثات الغازات المحدث للانبعاث الحراري. وفي مجال الطاقة والبيئة، هناك فرصة واحدة لخفض الزيادة في انبعاثات الغازات وهي لن تظهر إلا إذا استهدفت خطط الصين والهند الاستثمارية الطموحة تحقيق معايير ملائمة. ويقول وينتريز إن القيام بذلك لن يكون مكلفاً بدرجة كبيرة ولن يعوق نموها بصورة ملحوظة.

ويمن المتوقع للصين والهند أيضاً أن يزيد اندماجهما في الأسواق

## المفوضية الأوروبية تفرض غرامة كبيرة على شركة سيمينس الألمانية

فرضت المفوضية الأوروبية غرامة مقدارها 715 مليون يورو على مجموعة شركات الكترونيات احتكارية متحالفة بسبب إخلالها بقوانين التنافس وعقد اتفاقات غير قانونية لتقسيم السوق فيما بينها، وفقاً لما أعلن في بروكسل. ويبلغ نصيب شركة سيمينس الألمانية من هذه الغرامة 396.6 مليون يورو. ناهيك عن أن سيمينس ملزمة بدفع غرامات سابقة مقدارها 22 مليون يورو مستحقة على الشركات النمساوية VA Tech التي اشترتها سيمينس عام 2005.

والى جانب سيمينس تشمل العقوبات أيضاً الشركات اليابانية: ميتسوبيشي (119 مليون يورو)، وتوشيبا (91 مليون يورو)، وهيتاشي (52 مليون يورو). كذلك تشمل العقوبات شركتي الستورم وإيريفافا الفرنسيتين، الشريكان الرئيسيين في التكتل إلى جانب سيمينس، واللتان فرضت عليهما المفوضية الأوروبية أيضاً غرامات مالية تقدر بـ 56 مليون يورو على الأولى و53.6 مليون يورو على الثانية. كما فرضت غرامات متفاوتة على كل من فوجي اليابانية

## المفوضية الأوروبية تفرض غرامة كبيرة على شركة سيمينس الألمانية

فرضت المفوضية الأوروبية غرامة مقدارها 715 مليون يورو على مجموعة شركات الكترونيات احتكارية متحالفة بسبب إخلالها بقوانين التنافس وعقد اتفاقات غير قانونية لتقسيم السوق فيما بينها، وفقاً لما أعلن في بروكسل. ويبلغ نصيب شركة سيمينس الألمانية من هذه الغرامة 396.6 مليون يورو. ناهيك عن أن سيمينس ملزمة بدفع غرامات سابقة مقدارها 22 مليون يورو مستحقة على الشركات النمساوية VA Tech التي اشترتها سيمينس عام 2005.

والى جانب سيمينس تشمل العقوبات أيضاً الشركات اليابانية: ميتسوبيشي (119 مليون يورو)، وتوشيبا (91 مليون يورو)، وهيتاشي (52 مليون يورو). كذلك تشمل العقوبات شركتي الستورم وإيريفافا الفرنسيتين، الشريكان الرئيسيين في التكتل إلى جانب سيمينس، واللتان فرضت عليهما المفوضية الأوروبية أيضاً غرامات مالية تقدر بـ 56 مليون يورو على الأولى و53.6 مليون يورو على الثانية. كما فرضت غرامات متفاوتة على كل من فوجي اليابانية

# Aid Effectiveness – Opening the Black Box

The empirical literature on aid effectiveness has yielded unclear and ambiguous results. This is not surprising given the heterogeneity of aid motives, the limitations of the tools of analysis, and the complex causality chain linking external aid to final outcomes. The causality chain has been largely ignored and as a consequence the relationship between aid and development has been mostly handled as a kind of 'black box'. Making further progress on aid effectiveness requires opening that box.

I. The 'causality chain': aid, effectiveness and results

The debates around the impact of aid on development have typically aggregated aid as a single resource and examine whether more aid leads to better outcomes, in particular to higher growth. Cross-country regression analysis on this largely concludes that the relationship between aid and development outcomes is fragile and often ambiguous (Rajan and Subramanian, 2005; Easterly et al, 2003; Clemens et al, 2005).

Meta-analysis of ninety-seven different studies on the impact of aid on growth, on three different approaches used in the literature, concluded that at best there appears to be a small positive, but insignificant, impact of aid on growth.

It is no surprise that reduced form analysis shows tenuous links between aid and development outcomes. Aid has often been for non-developmental objectives, such as disaster relief or for military and political ends. Much aid is lost due to instability and conflict: roughly half of aid to Sub-Saharan Africa has gone to countries facing civil war and/or frequent military coups (Fitzpatrick et al, 2007). Much (though not all) aid has also been wasted on poorly conceived and executed projects and programs, often fettered by debatable conditionality. And from a statistical point of view many technical problems arise: distinguishing short vs. long term impact, problems with endogeneity of the aid-growth relationship, difficulty determining the direction of causality or controlling for country-specific characteristics, etc. (Bourguignon and Leipziger, 2006).

Case studies do not avoid this due to the difficulty of establishing the counterfactual:

Easterly (2006) argues that aid is not associated with growth in Africa, whereas Collier (2006) argues that in the absence of aid growth would have been far worse. Moreover, the multidimensionality of development objectives—mean income, poverty, literacy, access to sanitation, inoculations—further complicates empirical analysis.

The lack of an unambiguous answer is little different at the project level. Due to the difficulty of attribution, it is not really possible to say how many children are inoculated or crops taken to market on account of a dollar of aid. Even with a well specified production function, identifying what the marginal dollar of aid buys it is not straight forward. It is practically impossible to say whether an additional child being vaccinated is due to an immunization aid



program, additional domestic public or private funding of the health system, reduced spending on other development outcomes, or possibly an improvement in health care delivery. Finally, money is fungible, even with earmarking.

In view of this difficulty, a better understanding of the links from aid to final outcomes is necessary. Trying to directly relate donor inputs and development outcomes, as through some kind of black box, will most often lead nowhere. If a dollar of aid produces little discernible change, was the objective ill-defined, the service delivery inefficient, bureaucratic measures inadequate, or was money diverted? Opening the black box permits identifying three types of links which, in turn, may provide some answer to this sort of question.

i) Policies to outcomes (knowledge). Development outcomes are determined by policies. How do macroeconomic stability, the tax structure or trade policies affect investment, production, growth or poverty? Do conditional cash transfer programs induce behavior change in the demand for schooling? Economic research and evaluation of development experience potentially is a source of cumulative 'knowledge' on this crucial causal link.

(ii) Policy makers to policies. A second critical link is the way national and local policy making leads to the 'good' policies. This is basically governance: bureaucratic capability, institutional capacity, checks and balances mechanisms, etc.

Note, however, that governance is in essence the reflection of institutions, and is likely to react to the presence of aid itself.

(iii) External donors/IFIs to policy makers. Aid agencies, foreign NGOs, and international financial institutions (IFIs) influence local policy makers through providing financial resources, through their influence on policy debate and formulation, and through technical assistance. They also try to impose policies through aid conditionality, but operate with imperfect knowledge of the local environment and, more importantly, imperfect control of the implementation of these policies. Technical assistance and loan conditionality are two ways to influence policy.

Links along this chain can be measured and monitored to help clarify the contribution of aid to outcomes. This includes evaluating the quantity and quality of aid, the quality of donor coordination; governance characteris-

tics of aid recipients, the quality of domestic policies aimed at particular outcomes, as well as benchmarking and tracking development outcomes.

II. What do we know about aid effectiveness?

Taking each link in turn, there is substantial (although very incomplete) knowledge about the potential contribution of each to effecting development outcomes.

Regarding the impact of policies on outcomes there is a good understanding of the effect of macro stability, the 'investment climate', or well-managed trade openness on growth, even though country specificity can make it difficult to generalize - for example on the impact of openness. Knowledge of the effects of policies may be both ex-post, resulting from evaluation of experience, or ex-ante, based on economic reasoning or modeling. As a general confirmation of this, cross-country comparisons show that better quality policies (measured for instance by that part of the World Bank's CPIAi indicator that describes policies) are associated on average with higher GDP growth. Low-income countries in Sub-Saharan Africa illustrate this: higher CPIA tercile countries grew significantly faster.

Knowledge at the micro and project level is also expanding based on evaluations using experimental or quasi-experimental designs to examine the impact of specific policies or projects on local communities, household decision making and individual welfare. Ex-post impact evaluations help inform governments and donors, as even critics of aid and donor agencies concede (e.g. Easterly 2006). For example, rigorous evaluation of the Mexican conditional cash transfer program, Progresa, has shown it effectively increased school attendance and improved nutrition of poor families. As a consequence, the same type of program has now been launched in 25 developing countries and rigorous evaluation is being conducted for several of them.

which, with imperfect credit markets, undermine long-term investment planning. The need to improve aid quality and redesign delivery systems to improve aid 'harmonization and alignment' is now widely recognized.

III. Towards a new aid model?

Beginning with the end of the Cold War in the early 1990s, and the momentum generated by the Millennium Summit in 2000 and Monterrey meeting in 2002, many changes in aid architecture have begun to take shape. Two main features are emerging.

One is the emphasis on country ownership of the development strategy, around which donors are to 'align' themselves. Aid is increasingly linked to autonomous implementation of the national poverty reduction strategy (PRS), rather than bilaterally negotiated policy conditions. Harmonization of procedures is gradually advancing: the

March 2005 Paris Declaration on Aid Effectiveness, signed by over 100 countries, recognizes that improving aid coordination, donor alignment with country strategies, and cutting the 'compliance burden' on aid recipients, are vital.

The second feature is allocation of aid on the basis of performance as measured by the strength of country policies and the monitorable results (intermediate indicators) they deliver. Performance indicators cover various aspects of development effectiveness: governance, the policy environment, intermediate results, and final outcomes. Good governance is needed for more effective policy design and better use of public resources.

A good general policy environment guarantees that the basic conditions needed to help development are met: sound macro policies, a favorable investment climate, decentralization mechanisms for efficient local policy choice, etc.

Both features of the new approach point to the principal-agent model as a conceptual framework. The canonic example of a principal-agent relationship is of an employer (principal) hiring a worker (agent) with asymmetric information: the employer is unable to identify how much work output is due to work effort and how much is due to good or bad luck. The (constrained) optimal solution is to allow workers to choose their work effort level and to compensate them based on their results. Analogously, the donor cannot monitor the aid recipient's commitment to reform nor the real implementation of reforms needed to strengthen outcomes. Usual aid practices ignore this fact, relying instead on a largely non-enforceable principle of conditionality. One implication is that the aid recipient be free to choose development policies and to implement them. The second implication is that aid should be made dependent on observed or possibly foreseeable progress in development outcomes like poverty reduction, improved literacy rates, lower child mortality, etc., and on the observable general quality of policies.

The use of implicit aid contracts, based on monitorable evidence of improvement in final

results and the observable quality of policies, is the direction in which donors are beginning to move. Aid allocation is increasingly done on the basis of country performance that combines governance, general policy environment and some intermediate or final results. The use of the CPIA index, although imprecise in its coverage, is a move in that direction. The selectivity of aid allocation based on the quality of governance and general policies, has increased significantly since the mid-1990s, particularly among the multilateral institutions but also among bilateral agencies, possibly pointing to the emergence of a new model. Consistent with this trend is the donor commitment to make aid more predictable, and deliver more aid as budget support rather than tying it to specific imports, projects, or policies.

While progress is evident, there remain several major challenges to the new performance-based model. First, there are time consistency problems both for donors and recipients: if performance is measured over too short a period, unpredictability and volatility of aid is likely making rational long-run planning of public expenditures impossible; too long a period and the weaker are incentives for the recipient government to perform well since its own duration is limited.

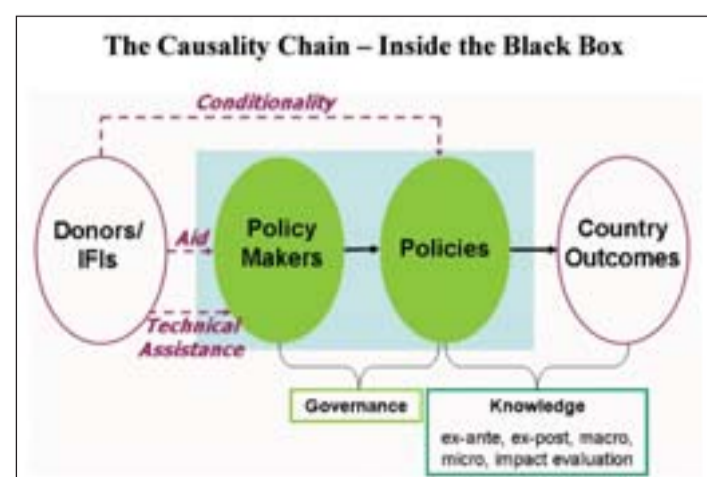
A second challenge is balancing aid allocation between rewarding good performance and addressing the greatest need. Emphasis on the former risks focusing aid on a limited number of countries which are already doing well. Emphasis on the latter risks putting resources in poorly managed, inefficient, and possibly ineffective environments, and may undermine incentives for better performers. A balance is necessary, but as in standard redistribution problems, incentive constraints may impose limits on redistribution towards the poorest.

How should aid be given if policy and governance quality is very weak, and the risk of resource diversion is high? These are often some of the world's poorest countries.

Clearly need must also be an important allocation criterion. For these fragile states, aid must be managed differently, possibly bypassing government to channel resources directly to end users through reliable NGOs, and/or limiting aid to humanitarian assistance.

For countries in between that fail to meet the implicit policy and governance threshold for being given autonomy, but have a reasonably stable and capable state, neither approach is adequate. Fiduciary controls are necessary for budget support, and progress must be made on governance and the quality of policies. This suggests something closer to current practice, but limiting aid to projects where fiduciary oversight is tighter, and centering the development dialogue on strengthening public services and governance. Donor alignment, harmonization, and better monitoring are still needed to improve aid effectiveness.

By François Bourguignon and Mark Sundberg



## مجلس الإنماء والإعمار وقع 34 عقد اتفاقية مع جمعيات أهلية

وقع رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجر مع ممثلين عن 34 جمعية أهلية عقود اتفاقيات للمبادرات التاهيلية التي أطلقها المجلس اثر حرب تموز 2006 في أفضية جنوب لبنان وبعبك والهرمل وذلك في إطار مشروع التنمية الإجتماعية الممول من البنك الدولي، وهذه هي الدفعة الأولى من المشاريع التي أقرت والبالغ عددها الإجمالي 73 مشروعاً والتي تهدف الى تلبية احتياجات طارئة في البنى التحتية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية.

## أعمال الخبرة في ضوء القانون اللبناني



أقامت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ندوة حول: "أعمال الخبرة في ضوء القانون اللبناني". بحضور النقيب حكمت سليم وأعضاء مجلس النقابة، وحشد من الزملاء الأعضاء. أدار الندوة رئيس لجنة التدريب في النقابة مصباح مجذوب. قدم الندوة رئيس محكمة الدرجة الأولى في بيروت، العرفة الثالثة الناظرة في القضايا التجارية، القاضي حبيب مزهر. الذي اسهب في شرح ما نصت عليه المادة عشرين من الدستور اللبناني في الفقرة الأولى: وهي أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على إختلاف درجاتها. وان هناك منازعات تتضمن اموراً فنية معقدة كالمسائل العلمية والحسابية الدقيقة التي يتوقف الفصل في النزاع بها على معرفة متخصصة تؤدي الى اختيار خبير للوصول الى الحقيقة العلمية الامر الذي يجعل الخبير القضائي مساعداً لعمل القاضي وهذا الامر لا يتحقق إلا اذا اتصف عمل الخبير بالتجرد والنزاهة والأمانة والجرأة في قول الحق. كما أشار القاضي مزهر في محاضراته الى قرار وشروط تعيين الخبير من بين المقيدين في جدول خاص يضعه مجلس القضاء الأعلى ويصدق عليه وزير العدل، ومهامه مع مراعاة بعض الامور التي يجب التقيد بها. كما تطرق الى موضوع قبول المهمة من قبل الخبير، وواجباته اثناء قيامه بالمهمة، وفي النهاية أجاب القاضي مزهر على كافة الاسئلة الموجهة من قبل الحضور.

## بنك بيروت يفتتح أول فرع في سلطنة عمان

بعد نحو عام كامل لإنجاز معاملات نيل الرخصة الرسمية من البنك المركزي العماني افتتح بنك بيروت أول فرع له في سلطنة عمان - مسقط، وعبر رئيس مجلس ادارة البنك المدير العام سليم صفيير في كلمة الافتتاح عن "رغبة المصرف في العمل مع الافراد والمؤسسات والمصارف العمانيين والرعابا اللبنانيين المقيمين في السلطنة لخدمتهم وخدمة الاقتصاد العماني معتبراً سلطنة عمان أرضاً خصبة للعمل الناجح والمميز الذي يتطلع اليه المصرف". ولقد حضر حفل الافتتاح الرئيس

## افتتاح فرع لمطعم "ناندوز" في الحمراء

أقامت سلسلة مطاعم "ناندوز" العالمية حفل الافتتاح الرسمي لفرعها الثاني في لبنان، في شارع الحمراء الرئيسي مقابل فندق الـ "كراون بلازا"، وذلك بعد افتتاح الفرع الاول لها نهاية العام الفائت في الـ "سبيتي مول"، الدورة. وتنتشر سلسلة مطاعم "ناندوز" في القارات الخمس (700 فرع في أكثر من 30 بلداً)، وقد انطلقت منذ العام 1978 في أفريقيا الجنوبية على يد الشركين فرناندو دوراتي وروبرت برونز، وهما من أصل برتغالي. وتمتلك شركة "وبكور" (لبنانية الاصل)، المزودة للمنتجات الغذائية، رخصة الامتياز لـ "ناندوز" في المشرق بما فيها سوريا ولبنان والاردن. ويتخصص المطعم في تقديم طبق الدجاج المشوي المشبع بنبتة الفلفل "بيربي بيربي". وأوضح برونز خلال الحفل، أن اختيار منطقة "الحمراء" لافتتاح الفرع الثاني يأتي نتيجة لكونها منطقة "ذات طابع حيوي ومتنوع، تجتذب أناساً يبحثون عن المغامرة.. حتى في الطعام".

## نشاطات Kent موسم شتاء 2007 تنطلق في فاريا المزار

عقدت شركة التبغ الأميركية البريطانية (BAT) مؤتمراً صحافياً في مقرها في بيروت أعطت خلاله الصحافيين لمحة عن نشاطات Kent المعدة لشتاء 2007. تم اختيار موقع لبنان للنشاطات الشتوية، فاريا المزار كفرديان، حيث سيتمت النشاط طوال موسم الشتاء في كل عطلة أسبوع مشمسة وحيث سيختبر المدخنون (البالغين +18 سنة وما فوق) حدثاً لم يسبق له مثيل. قدمت إدارة Kent عرضاً للنشاطات، وفي هذه المناسبة قال شارل بوغوس مدير العلامة: "انطلاقاً من مبدأ كل شيء ممكن الذي هو الأساس في كافة نشاطاتنا، وقع

## شبكات "نوكيا سيمينز" تستعد لربط 5 مليارات شخص في 2015

في مؤتمر "3 جي سي إم وورلد 2007 - 3GSM World Con- gress الذي سيقام في مدينة برشلونة الإسبانية، ستضم شركة "نوكيا" و "سيمينز" مع بعضهما من أجل تقديم شبكات "نوكيا سيمينز" المستقبلية.. ومن المتوقع أن يكتمل الاندماج المزمع لخلق شبكات "نوكيا سيمينز" في الربع الأول من العام الجاري 2007. ويقول سيمون بيريسفورد وايبي المدير التنفيذي المستقبلي الذي تم تعيينه في شبكات "نوكيا سيمينز": سيصل عدد المستخدمين من خدمات الشبكة إلى خمسة مليارات مستخدم بحلول العام 2015 وهم سيتمكنون من خلالها الربط بشكل دائم مع شبكة الإنترنت، والحصول على المحتوى الفني والخدمات والاتصال مع بعضهم بعضاً. وسيكون تركيز شبكات "نوكيا سيمينز" منصبا على وجه التحديد نحو الجوانب التالية: تحول النشاطات التجارية ومساعدة العملاء العثور على الفرص والاستفادة منها. دعم العملاء من أجل تطوير آفاق جديدة للعائدات عن طريق فهم توجهات السوق وتوفير خدمات إبداعية جديدة إلى السوق. توفير منتجات وخدمات وحلول من شأنها أن تساعد على تقليل تكاليف التشغيل والعلاقات مع العملاء لتحسين فاعلية التشغيل. تلبية الاحتياجات الفريدة للأسواق الجديدة عن طريق العمل مع العملاء لتوفير الحلول المتاحة للصوت والبيانات للمستخدمين النهائيين. ستتمكن الشركة من تحقيق التقارب بين جميع الجوانب المرتبطة ببروتوكول الإنترنت بهدف تحديد ودعم الفرصة التجارية الجديدة لشركات توريد خدمات الاتصالات. العمل عن كثب مع العملاء حول المسائل المرتبطة بالمسؤولية البيئية، بما في ذلك تقليل استهلاك الطاقة والحد من وزن وحجم المنتجات. توفير الخبرة الشاملة والحديثة لمساعدة العملاء على الاستفادة القصوى من الاستثمارات وتقديم تجارب فريدة من نوعها للمستخدمين النهائيين.

## سوني إريكسون تضيف هاتفين موسيقيين جديدين

### لمجموعتها هما هاتف الـ W880 و W610

أعلنت سوني إريكسون عن جهازين جديدين من عائلة هواتف الـ Walkman هما هاتف W880 و W610 الذين يعدان امتداداً للنجاح الذي حققته هذه الهواتف مثل الـ W810 وإضافة جديدة لهواتف الـ Walkman. هذا وقد تم بيع أكثر من 20 مليون هاتف Walkman منذ إطلاق هذه الهواتف وحتى اليوم، كما أعلنت سوني إريكسون عن سلة كبيرة من الملحقات الموسيقية مصممة لتعزيز تجربة الاستماع إلى هواتف Walkman.

وفي هذا الصدد قال حسني العاصمي مدير عام سوني إريكسون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "لقد حققت هواتفنا الموسيقية جدارة وأثبتت أنها تتمتع بجاذبية كبيرة لدى الزبائن، حيث تم بيع أكثر من 20 مليون هاتف Walkman منذ إطلاق هذه الهواتف، ونحن الآن نعمل بشكل مستمر على تطوير وتوسيع استخدامات هذه الهواتف. وفي هذا السياق يأتي هاتف W880 وهاتف W610، حيث يتمتع هاتف W880 بميزاته وقدراته العالية والتي تظهر في أصغر أجزائه فضلاً عن المقدرات الصوتية التي تتميزه، بينما يتميز هاتف W610 باحتوائه على أفضل ما يمكن جمعه في جهاز واحد من مشغل موسيقي وكاميرا رقمية مميزة، ويبقى هذان الجهازان في نهاية الامر من أفضل الاجهزة الممكن استخدامها والتمتع بميزاتها الكبيرة".



الشركة اللبنانية للاعلام والدراسات ش.م.م. LCIP

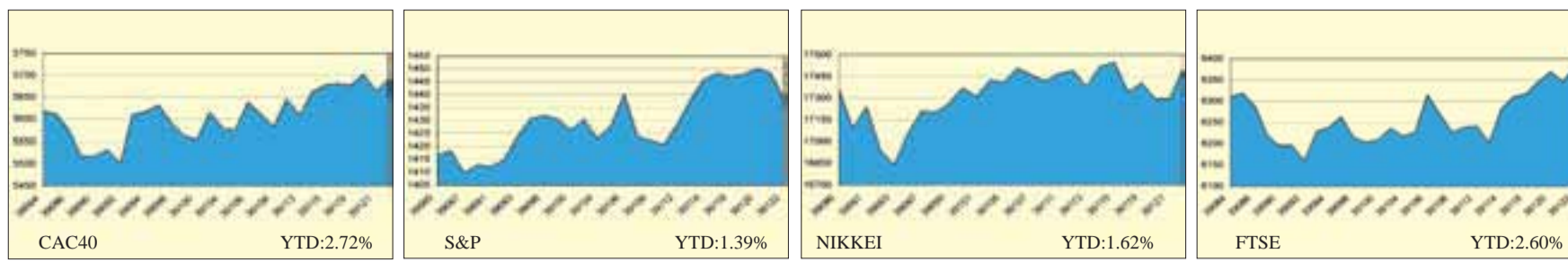
سلة خدمات للأفراد و المؤسسات

\* "Daily Report" ... زبدة ما في كل وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية

\* إدارة حملات إعلانية و ترويجية

01/746333 www.lebanonreport.info

جمهورية مصر العربية القاهرة مجدى رياض هاتف: 0020 2 / 7452337 ص.ب: 232 - الهرم	الجمهورية العربية السورية دمشق - المزة - شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 00963 11 / 6621851 فاكس: 00963 11 / 6615694 ص.ب: 60510 سوريا - دمشق	لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 00961 1 746444 00961 1 743796 ص.ب: 6517/113 الحمرا - بيروت - لبنان	رئيس التحرير - المدير المسؤول حسن مقلد سكرتير التحرير سيلييا مروة	www.immarwaiktissad.com e-mail: immar@immarwaiktissad.com info@immarwaiktissad.com
---	---	--	---	--



## أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
<b>Sovereign Debt</b>			
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.96%	100.50
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.36%	99.50
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.40%	103.25
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.26%	101.50
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.90%	105.00
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	7.72%	101.50
R. Lebanon 7	Dec-09	7.59%	97.88
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.73%	97.88
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.80%	97.88
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.78%	99.75
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.11%	102.00
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.12%	95.50
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.01%	111.25
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.24%	101.13
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.46%	119.50
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.38%	98.38
<b>Private Issues</b>			
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.71%	100.00
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.68%	101.75
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.87%	99.50
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.72%	108.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.62%	99.38
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	7.73%	98.50

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	16.00	0.0%	15.5	1.3	2,640.7
Solidere (B)	16.01	0.1%	15.5	1.3	
BLC Bank	10.00	0.0%	20.7	8.3	403.2
Banque Audi GDR	57.25	-3.0%	11.3	1.4	1,859.5
Banque Audi GDR	56.75	1.4%	11.2	1.4	
Bank of Beirut-Listed shares	12.90	0.8%	14.5	2.3	523.7
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.50	0.0%	NA	NA	34.5
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.50	2.0%	NA	NA	74.5
Byblos Bank-Listed shares	1.76	-2.8%	9.1	1.0	731.7
Byblos Bank-Priority shares	1.80	-0.6%	9.3	1.0	
BEMO Bank -listed	4.00	0.0%	9.1	0.7	64.0
BLOM Bank GDR	62.80	8.9%	7.5	1.2	1,282.5
BLOM Bank Listed	58.00	-2.6%	6.9	1.1	
Rymco	1.00	0.0%	15.6	0.6	25.0
Holcim Liban	1.75	-1.7%	26.4	1.8	409.8
Ciments Blancs Bearer	2.00	0.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.43	10.0%	3.2	1.4	12.9
Uniceramic Nominal A	0.95	0.0%	16.1	1.5	12.2
Uniceramic Bearer C	1.75	0.0%	29.7	2.8	22.5
Beirut Interbank Fund	104.00	1.0%	NA	NA	20.8
Beirut Global Income Fund	100.00	0.0%	NA	NA	34.0
Beirut Lira Fund*	106,000	1.4%	NA	NA	29,150.0
Beirut Golden Income *	106,500	-0.5%	NA	NA	43,665.0

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
<b>Saudi SE</b>		
Saudi Basic Industries Corp.	7534	-5.30%
Saudi Telecom Co.	115	8.24%
Saudi Electricity Co.	70	-16.17%
Al Rajhi Bank	12.25	-5.77%
Samba Financial Group	171.5	-10.91%
Riyadh Bank	143	6.72%
	57.5	-10.16%
<b>Kuwait SE</b>		
National Bank of Kuwait	9641	-4.42%
Mobile Telecommunications Co.	2140	-0.93%
Kuwait Finance House	3680	9.78%
The Public Warehousing Co.	2420	9.92%
The Gulf Bank	1540	-10.39%
The Commercial Bank of Kuwait	1680	-5.95%
	1300	18.46%
<b>DUBAI FM</b>		
Emaar Properties Co.	4146	0.46%
Emirates Bank International	13.00	5.77%
National Bank of Abu Dhabi	13.85	8.30%
National Bank of Dubai	25.00	15.40%
Emirates Telecommunication Corp.	10.95	17.81%
Shuaa Capital	16.05	-4.67%
	4.38	-7.08%
<b>DOHA SM</b>		
Industries Qatar Co.	6150	-15.98%
Qatar Telecom	75	-13.47%
Qatar National Bank	244.5	7.93%
Qatar Gas Transport Co.	225	-8.00%
The Commercial Bank of Qatar	15.2	7.24%
Doha Bank	87.3	-12.83%
	63.9	-54.30%
<b>BAHRAIN SE</b>		
Bahrain Telecommunication Co.	2150	-3.14%
Al Ahli United Bank	0.82	-15.85%
Investcorp Bank	1.05	-14.29%
Arab Banking Corporation	2370	0.00%
Gulf Finance House	1.53	8.50%
National Bank of Bahrain	2.51	3.98%
	1.01	0.99%

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	16	0.0%	15.5	1.3	2,640.0
AUDI GDR	57.4	4.4%	11.4	1.4	1,880.8
BLOM GDR	61.5	6.0%	7.3	1.2	1,322.3

The closing prices as of 09 - 02 - 2007  
 \*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds  
 \*\*The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds											
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	8/2/07	9/8/07	281	6.99	7.24	24	1/2/07	29/1/09	280	8.50	10,000
12	1/2/07	31/1/08	280	7.19	7.75	36	1/2/07	28/1/10	280	9.32	10,000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

**FFA FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L.**

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان  
 وسيط معتمد في بورصة بيروت  
 بنياية تماري، شارع النبي، وسط بيروت التجاري  
 TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193  
 Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

## وراء الأرقام الفرص الضائعة

من المؤسف ان تضيق مرة أخرى على لبنان فرص استثمارية عربية وخليجية بفعل تجاذبات سياسية واحداث أمنية بانت عائقاً جدياً امام استفادة لبنان من مشاريع بمليارات الدولارات، تتركز في القطاع العقاري هذه المرة.

يخسر لبنان إذا مرة جديدة امكانية ان يكون مقصدا لهذه الاستثمارات التي وجدت لها مواقع أكثر استقراراً في دول عربية أخرى وفي دول المشرق العربي.. وبقي لبنان خارج خريطة الاهتمام، رغم انه يملك فعلياً كل المقومات لجذب هذه الاستثمارات لو كانت الأوضاع الداخلية أكثر هدوءاً.

المشكلة ان المعنيين في لبنان يتجاهلون امراً في غاية الأهمية، وهو عنصر الوقت. فضياع هذه الفرص اليوم لا يعني امكانية استعادتها غداً او بعد شهر او بعد سنة، فالفرص المتاحة ترتبط بعوامل زمنية وحاجات قد لا تتكرر في وقت لاحق.

أما لو استفاد لبنان من هذه الفرص فعندها كان من الممكن ان نرى تحولاً كبيراً في مشهد بيروت العقاري خلال سنوات ضئيلة حيث ترتفع ناطحات السحاب والابنية الخاصة بالخدمات والمراكز السياحية.. ولكننا حتى الآن وللأسف خارج هذه الدائرة.

ويبقى ان القطاع العقاري ليس قطاعاً محدداً بفئات بل لعله من أكثر القطاعات شمولية والذي يشكل قاطرة حقيقية لقطاعات اقتصادية كثيرة مرتبطة به. لا بد من الإشارة هنا انه على الرغم من كل ما هو حاصل الا ان بعض الشركات العقارية دخلت السوق العقاري في لبنان وأبدت اهتماماً به وبشارت فعلياً بالاستثمار.. ولكن السؤال هو كيف كان يمكن ان تكون الصورة لو اننا نقدم مشهداً أفضل عن واقعنا؟.

طارق فرح

## مجلس إدارة شركة فنادق فورسيزونز يوافق على شراء الوليد بن طلال و بيل غيتس الشركة مقابل 3.8 مليار دولار

بعض الشروط الأخرى المتعارف عليها بما في ذلك الحصول على الموافقة من عدد محدود من الجهات التنظيمية. وهذه الصفقة لن ينطبق عليها أي شروط تمويلية، وقد تم إبلاغ شركة فورسيزونز بأن أي التزامات يتطلبها تمويل القرض قد تم استلامها من قبل شركة سيتي جروب Citigroup للأسواق العالمية وشركة جي بي مورجان J.P. Morgan Securities للضمانات J.P. Morgan وبنك جي بي مورجان تشيس J.P. Morgan Chase Bank.

هذه الصفقة وستتطلب ذلك موافقة ثلثي أصوات المساهمين حيث يتم التصويت من قبلهم ضمن درجة في الأسهم ذات التصويت المحدود مع الحصول على ثلثي أصوات شركة تريبلز كونها المالك الحصري للأسهم المتنوعة والمتعددة التصويت وستتطلب هذه النسوية الأغلبية من الأصوات من قبل مالكي الأسهم ذات التصويت المحدود بإستثناء الأسهم المملوكة من قبل الأطراف ذات المصلحة (من ضمنهم شارب وشركة المملكة للفنادق وكاسكيد وجميع الأفراد الذين لهم صلة بهم). بالإضافة إلى أن هذه النسوية تتطلب موافقة المحكمة العليا في انتاريو، كما انه سينطبق على هذه الصفقة

في شركة فورسيزونز، وسيستمر شارب في منصبه كرئيس الشركة والمدير التنفيذي لها. مما يعني انه سيكون مرتبط بشكل مباشر بجميع نواحي التشغيل والتخطيط الاستراتيجي للشركة. كما سيبقى المقر الرئيسي للشركة في تورنتو، كندا. وفي حال اكتمال هذه الصفقة، فان شارب سيستحق تقريبا ما يعادل 289 دولار أمريكي من العوائد طبقاً لاتفاقية الحوافر طويلة الأجل والتي تم الموافقة عليها من قبل مساهمي الشركة وذلك في 1998م وقبل طرح هذه الصفقة.

بالإجماع الإيجاز لجميع المساهمين بالتصويت بالموافقة لصالح هذه الصفقة. ووفقاً لهذا الترتيب سيحصل المساهمين الذين لديهم باقي أسهم التصويت (عدا عن شركة المملكة وكاسكيد والشركات التابعة لهم) على 82 دولار أمريكي للسهم الواحد نقداً. وهذا يمثل نسبة 28.4% علاوة على سعر سهم فورسيزونز عند الإغلاق حسب مؤشر سوق نيويورك للأسهم. بالإضافة إلى علاوة أخرى نسبتها 33.1% على المعدل التراكمي لسعر الإغلاق. وكما تم الإعلان عنه مؤخراً، فإنه بعد الانتهاء من الصفقة ستحتفظ تريبلز (وهي الشركة القابضة لعائلة شارب) بحصة جيدة

عليه من قبل المحكمة وفقاً لأنظمة مقاطعة اونتاريو- كندا. ولقد تمت الموافقة على هذه الصفقة بالإجماع من قبل مجلس إدارة شركة فورسيزونز بعد إطلاعهم على تقرير وتوصية ايجابية أعدته لجنة خاصة مكونة من المدراء المستقلين وتشمل رونالد أوزبورن رئيس اللجنة وليام اندرسن برنت بيلزبرج. وبهذا فقد قرر مجلس إدارة شركة فورسيزونز بأن هذه الصفقة هي لصالح الشركة والمساهمين بها، وقدتم تقريرها بهذا الصدد لجميع مساهمي الشركة لنيل موافقتهم خلال اجتماع خاص للمساهمين. وقد قرر مجلس إدارة شركة فورسيزونز

أعلنت شركة فنادق فورسيزونز Four Seasons Hotels Inc. من كندا عن تأكيد دخولها في صفقة شراء فنادق فورسيزونز وتحويلها إلى شركة خاصة بقيمة 82 دولار أمريكي للسهم الواحد. وبإتمام هذه الصفقة ستصبح شركة فورسيزونز مملوكة من قبل إحدى شركات كاسكيد للإستثمار والتي يملكها بيل غيتس وشركة المملكة للفنادق العالمية وهي شركة مملوكة من قبل صندوق لصالح الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود وعائلته وإيزادور شارب. وستتفعل الصفقة التي قيمت شركة فورسيزونز بـ 3.8 مليار دولار أمريكي بإستثناء المدينة، بواسطة مخطط للتسوية لتتم الموافقة

## قائمة أغنى 50 عربياً

الاسم	الثروة 2005 (مليار دولار)	الثروة 2004 (مليار دولار)	الاسم	الثروة 2005 (مليار دولار)	الثروة 2004 (مليار دولار)
1 كارلوس سليم حللو	34.6	-	26 فيصل العيار	2.45	2.45
2 الأمير الوليد بن طلال	28	26	27 محمد بن عيسى الجابر	2.2	2.2
3 عائلة الراجحي	23	-	28 حسين سجواني	2.1	-
4 عائلة الحريري	17	5.4	29 ماجد سيف الغريب	2	-
5 ناصر الخرافي	14	9.4	30 شوان الملا	1.75	1.75
6 عبد العزيز الغريب	7.3	5.2	31 سيمون الطيبي	1.7	-
7 عائلة بن لادن	7.2	6.9	32 بسام يوسف الغانم	1.7	1.5
8 محمد عامودي	7	2.5	33 عائلة الزامل	1.62	1.62
9 عائلة العتيان	6.9	6.82	34 منيب مصري	1.6	-
10 عائلة كفو	6.1	4.7	35 نجيب ميقاتي	1.6	1.6
11 سعيد خوري	6	-	36 وافي سعيد	1.6	1.6
12 عائلة ساويرس	5.2	3.45	37 عائلة البودي	1.45	1.37
13 صالح كامل	5.1	2.47	38 معن الصائيا	1.4	1.4
14 عائلة فرقات	5	-	39 عائلة الطاهر	1.32	1.32
15 عائلة النشا	4.5	2.25	40 عائلة الرستماني	1.3	1.14
16 حسيب صباغ	4.3	-	41 محمد البحار	1.25	1.25
17 مهدي التاجر	4.3	4.3	42 نعيم كردار	1.2	-
18 عبدالله الفطيم	4.1	3.8	43 محمد الغايد	1.2	1.2
19 خلف الحيتور	3.8	1.35	44 عائلة الدباغ	1.18	1.18
20 ماجد الفطيم	3.7	3.6	45 عائلة كلداري	1	-
21 عائلة القصبي	3.4	3.4	46 عدنان خاشنجي	0.980	-
22 خالد بن محفوظ	3.35	3.35	47 عائلة شومان	0.800	0.800
23 محمد عبد اللطيف جميل	3	3	48 محمد السويد	0.790	0.790
24 ناهي اونسي	2.8	2.8	49 راشد الحيتور	0.550	0.550
25 نيفولاس حايك	2.5	-	50 إسكندر صفا	0.560	0.560